A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/46/414
30 September 1991
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

OCT 3 1991

الدورة السادسة والاربعون
البند ٩٤ (أ) من جدول الأعمال

التنمية الاجتماعية : المسائل المتصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والشيخوخة والمعوقين والأسرة

تنفيذ المبادئ التوجيهية للسياسات والبرامج الإنمائية للرعاية الاجتماعية في المستقبل القريب

تقرير الأمين العام

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	مقدمة	١	٢
ثانيا -	النتائج والتوصيات	٢- ٣	٢
ثالثا -	الاتجاهات السائدة في التنفيذ على الصعيد الوطني : مجالات السياسات الموجهة نحو قطاع بعينه أو فئة سكانية بذاتها ، ومضاعفتها على صعيد الفرد والأسرة والمجتمع المحلي	٤ -٢٧	٦
رابعا -	اتجاهات التنفيذ على الصعيد الوطني : إدخال تعديلات تنظيمية وإدارية	٢٨-٥٣	١٥
خامسا -	اتجاهات التنفيذ على المستوى الدولي	٥٤-٨٧	٢٣

أولا - مقدمة

١ - في الفقرة ١٤ (هـ) من القرار ٤٤/٦٥ ، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها السادسة والاربعين تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة المبادئ التوجيهية للسياسات والبرامج الإنمائية للرعاية الاجتماعية في المستقبل القريب[١] ، بالإضافة إلى تنفيذ القرار ٤٤/٦٥ نفسه . وحتى منتصف حزيران/يونيه ١٩٩١ ، كانت قد وردت معلومات من ٣٣ حكومة[٢] ، و ١٤ هيئة من هيئات منظومة الأمم المتحدة[٣] ومنظمتين حكوميتين دوليتين أخريين[٤] ، و ٣ منظمات دولية غير حكومية[٥] ، وحكومتين محليتين[٦] ، ومنظمة وطنية غير حكومية[٧] ، ومجلسين وطنيين للتنمية والرعاية الاجتماعية[٨] ، و ٦ من المؤسسات الوطنية للبحث والتدريب والأقسام الجامعية لعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية[٩] ، وذلك فضلا عن عدد من المتخصصين من الأفراد . وقد روعيت هذه المعلومات عند إعداد هذا التقرير .

ثانيا - النتائج والتوصيات

٢ - إن استعراض التقدم المحرز في مجال تحقيق الغايات والأهداف المحددة في المبادئ التوجيهية ، والوارد موجزها في الأجزاء ثالثا إلى خامسا أدناه ، تؤدي إلى استنباط النتائج التالية :

(أ) في جميع البلدان ، بصرف النظر عن مستوى تنميتها المادية ونوع تنظيمها المجتمعي أو طبيعة بيئتها الاجتماعية - الثقافية ، يلاحظ أن الحكومات يتزايد تنبهها إلى أن الأهداف السياسية والاقتصادية لا يمكن تحقيقها إلّا إذا توافر أقصى قدر ممكن من الاهتمام بالأعمال التكميلية التي ترمي إلى الوفاء بالأغراض الاجتماعية ؛

(ب) وثمة وعي متزايد أيضا لدى الحكومات بأن التقدم نحو تحقيق الغايات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، بشكل متزامن متسق قابل للاستمرار ، يقتضي الاضطلاع بإجراءات محددة ، وإن كانت بالغة التكامل ، على المستويين الكلي والمتوسط - فيما يتصل بمجالات السياسات القطاعية ومجالات السياسات الموجهة نحو فئات سكانية معينة - وكذلك على المستوى الجزئي من خلال النهج ذات الوجهة الفردية والأسرية والمجتمعية المحلية . والإجراءات المتخذة على النطاقين المتوسط والجزئي لا يمكن لها أن تنجح إلّا إذا توافرت بيئة مواتية توفرها الاستراتيجيات على المستوى الكلي ؛ ولكن تحقيق

مقاصد نهج المستوى الكلي يتطلب أيضا الاضطلاع على نحو فعال بهذه النهج من خلال مجالات السياسات على المستوى المتوسط ، وذلك مع مضاعفتها على المستوى الجزئي ؛

(ج) وفي إطار استمرار التوتر وانعدام الكفاءة وعدم القابلية للاستمرار ، مما يتميز به المجتمع العالمي ، وفي ضوء ادراك الحكومات لمدى الضرورة الاساسية للعمل الشامل المتكامل ، تُعد المبادئ التوجيهية للسياسات والبرامج الانمائية للرعاية الاجتماعية في المستقبل القريب بمثابة قاعدة هامة للاضطلاع بتعديلات استراتيجية في النهج المتبع ، وكذلك للقيام بشكل ملحوظ بتعزيز فعالية التدخل في السياسات على المستوى الجزئي ، الامر الذي يتمّم بشكل أساسي القيام أيضا بالتدخل في السياسات على المستويين المتوسط والكلي ؛

(د) وفي الوقت الذي يلاحظ فيه بوضوح أن هناك ادراكا متزايدا لمدى أهمية وقيمة المبادئ التوجيهية ، وتحويل هذه المبادئ إلى إعلانات رسمية للسياسات ، فإن دلائل التنفيذ الفعال لهذه المقترحات تعتبر دون المستوى المطلوب . وهذا يعكس فيما يبدو عوامل مفاهيمية وتنفيذية على السواء . فالمبادئ التوجيهية كانت تتضمن ، عند وضعها اتجاها عاما في مجال استحداث السياسات ، فهي مصاغة على أساس الخبرة الفعلية لبعض البلدان والاهتمامات الموجودة بالفعل لدى بلدان كثيرة أخرى . وهذه البلدان لم تكن بحاجة إلى محاولة اقناعها بمدى أهمية المبادئ التوجيهية ، فاعمالها متمشية تماما مع توصيات هذه المبادئ . وثمة بلدان أخرى ، ولا سيما تلك البلدان التي تتعرض لتغير مجتمعي كبير ، قد وجدت في المبادئ التوجيهية مجموعة ثمينة من المقترحات التي ساعدتها في مجال وضع سياستها . أما البلدان المتبقية فقد ارتأت أنه سوف يتعين عليها أن تضطلع بعملية كبيرة جدا من عمليات إعادة التنظيم إذا كانت ستقوم بتنفيذ المبادئ التوجيهية ، وذلك في الوقت الذي اعترفت فيه بأهمية تلك المبادئ وسلامتها . وهناك عقبة تتمثل في المتطلبات التنفيذية المتعلقة بالتطبيق الفعال . وهذا معترف به من جانب البلدان التي قامت حكوماتها بالفعل بإدماج المفاهيم الواردة في المبادئ التوجيهية ادماجا تاما في مقترحاتها المتعلقة بالسياسات ؛

(هـ) والمتطلبات التنفيذية تتضمن ، على سبيل المثال ، أنه ينبغي إيجاد موارد كبيرة ، بما فيها تلك الموارد اللازمة لإعادة تنظيم المؤسسات والاضطلاع ببرامج كبيرة في ميدان التوظيف والتدريب ، وذلك في الوقت الذي توجد فيه تخفيضات واسعة النطاق في مجال الانفاق . ولابد من توفير حلول مناسبة من خلال تحسين الكفاءة إلى حد كبير ، ولكن هذا لا يجوز له أن يتم على حساب تحقيق الغايات المتعلقة بالسياسات . كما أن التكيف والابتكار على نحو فعال يتطلبان في حد ذاتهما نفقات من موارد

التطوير والبحث ، إلى جانب قدر هائل من المرونة وبعد النظر في المجال الإداري . ويبدو أن تخصيص الموارد اللازمة في الوقت الراهن يتعرض لبعض العوائق بسبب الاستمرار في العمل بالرأي القائل بأنه لابد للجانب الاجتماعي أن يشغل المرتبة الثانية طالما كان هناك انشقاق واضح بين "الناحية الاقتصادية" و "الناحية الاجتماعية" . وهذا التصور يتضح خطأه بشكل مطرد ، فالناحيتان الاقتصادية والاجتماعية ليستا سوى مفهومين مستقلين لحقيقة واحدة ، والفروق التنفيذية الفعلية فيما بين عناصر استراتيجيات تنظيم المجتمع هي تلك الفروق القائمة بين المستويات الكلي والمتوسط والجزئي . وثمة عائق آخر من جراء الرأي القائل بأن العمل على المستوى الجزئي يتصل بقطاعات هامشية بالمجتمع لا تُعد ذات أهمية تذكر بالنسبة للقضايا الأساسية . بيد أنه يوجد تسليم متزايد أيضا بأن الأمر ليس على هذا النحو ، وإن هذه الفئات السكانية "المستهدفة" تشكل معا نسبة كبيرة من المجتمع ، والوضع لا يقتصر على ذلك ، بل إن هذه الفئات بعيدة كل البعد عن الهامشية بالنسبة للمشاكل الرئيسية المتصلة بالانتاج والاستهلاك الاقتصاديين ، والنمو القابل للاستمرار ، والرعاية المجتمعية ، والاستقرار السياسي ؛

(و) وفي ظل هذه الظروف ، وفي إطار ذلك الترابط الواضح فيما بين كافة الدول بالمجتمع العالمي ، فإنه توجد فيما يبدو حاجة ملحة إلى التضامن بين هذه الدول وإلى توفير دعم كبير من مؤسسات المجتمع الدولي . وفي بعض الحالات ، لا يوجد ما يشير إلى قرب تحقق هذا التضامن أو ذلك الدعم ، ولكن المساهمات المقدمة من المنظمات ذات الصلة ، بما فيها مساهمات بعض مؤسسات منظومة الامم المتحدة ، لم تصل بعد ، من نواح كثيرة ، إلى مستوى يتناسب مع مدى الحاجة في هذا السبيل ، أو مع تلك الامكانية المتولدة عما هو متراكم لدى هذه المنظمات من تجربة وخبرة وكذلك من قدرة على التعبئة والتنسيق على الصعيدين الإقليمي والعالمي . وثمة عامل يتضمن ما يوجد من نقص واضح في الموارد المالية ، مما جعل المنظمات المسؤولة تهبط إلى أدنى مستوى ممكن من حيث عدد موظفيها بالإضافة إلى إصابتها بعجز كبير فيما يتصل بقيامها بأعمالها . وهناك عامل آخر يتمثل فيما يبدو في استمرارية نقص الترتيبات المؤسسية اللازمة لتنسيق التعاون وتشجيع الجهود المشتركة .

٣ - واستنادا إلى هذه النتائج ، قد ترغب الجمعية العامة في النظر في الإجراءات التالية :

(أ) تكرار الطلبات الواردة في قراريها ١٣٥/٤٣ و ٦٦/٤٤ ، وكذلك في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧/١٩٩١ ، والمتعلقة بقيام الحكومات ببذل مزيد من الجهود لتنفيذ المبادئ التوجيهية ؛

(ب) إعادة تأكيد طلباتها السابقة إلى الوحدات المكونة لمنظومة الأمم المتحدة بأن تتخذ إجراءات جديدة من أجل تشجيع ودعم الجهود الرامية إلى تنفيذ المبادئ التوجيهية ؛

(ج) مطالبة الهيئات الحكومية الدولية ، الخارجة عن منظومة الأمم المتحدة ، بأن تتعاون معها على نحو أكثر فعالية في مجال تنفيذ التوصيات الواردة في المبادئ التوجيهية ؛

(د) نظرا لأهمية وجود تبادل دولي شامل للخبرات في مجال التوسيع الأفقي والرأسي للإجراءات المتعلقة بالسياسات على المستويين الكلي والمتوسط كيما تصل إلى المستوى الجزئي ، قد يتعين حث جميع الحكومات على التعاون بشكل أوثق مع الأمين العام في رصد البرامج ؛

(هـ) وفي ضوء الحاجة إلى اتباع نهج مشترك من قبل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة عند تنفيذ المبادئ التوجيهية ، ينبغي أن يتوسع مكتب الأمم المتحدة في فيينا/مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية في استخدام الآلية القائمة في مجال التنسيق على نطاق المنظومة بأسرها ، من أجل تحقيق مزيد من التماسك والتناغم ؛

(و) وفي إطار الحاجة إلى الاستفادة من الموارد الشحيحة ، إلى أقصى حد ممكن ، من أجل رصد تنفيذ المبادئ التوجيهية ، ينبغي أن يقوم مكتب الأمم المتحدة في فيينا/مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية ، في حدود الموارد المتاحة ، بإقامة شبكة عالمية غير رسمية لجمع وتوزيع المعلومات ذات الصلة وتبادل النتائج البحثية ؛

(ز) وفي معرض الاستعداد للاحتفال بالسنة الدولية للأسرة (١٩٩٤) ، ينبغي إيلاء اعتبار خاص لتلك المسألة ، التي تناولتها المبادئ التوجيهية ، والمتعلقة بالنهج ذات الوجهة الأسرية المتصلة بتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية ، ولا سيما دور الأسرة باعتبارها طرفا مستفيدا وكذلك طرفا مشتركا في توفير مثل هذه الخدمات ، بالاضافة إلى آثار ذلك بالنسبة لكل فرد بالأسرة ، ولا سيما المرأة ؛

(ح) وفي نطاق الاستعدادات المتعلقة بالاحتفال بالسنة الدولية للسكان الأصليين (١٩٩٣) ، يمكن الاضطلاع ببرنامج بحثي إنمائي يركز على السياسات ويتولاه مكتب الأمم المتحدة في فيينا/مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية ، في حدود

الموارد المتاحة ، بالتعاون مع جميع المؤسسات المعنية ، بغية وضع مبادئ توجيهية للسياسات وتنفيذ برامج ترمي إلى تحقيق الربط بين مؤسسات ورابطات المجتمعات المحلية الأصلية على الصعيد الداخلي وبين نظم الرعاية الاجتماعية الوطنية ، مع كفالة الاحترام اللازم لاستقلال هذه المجتمعات المحلية الأصلية ؛

(ط) وفي إطار التعاون مع كافة المعاهد التدريبية التابعة للأمم المتحدة وسائر المعاهد التدريبية العالمية والاقليمية المشتركة بين الحكومات ، والمنظمات غير الحكومية الدولية التي يهمها الأمر ، والوكالات الحكومية صاحبة الشأن ، ينبغي وضع برنامج للمساعدة التقنية من أجل تدريب جميع فئات الموظفين اللازمين لكفالة التنفيذ الفعال للبرامج على المستوى الجزئي ، مستوى الفرد والأسرة والمجتمع المحلي .

ثالثا - الاتجاهات السائدة في التنفيذ على الصعيد الوطني : مجالات السياسات الموجهة نحو قطاع بعينه أو فئة سكانية بذاتها ، ومضاعفتها على صعيد الفرد والأسرة والمجتمع المحلي

٤ - إن الانشطة الوطنية التي ترمي إلى بلوغ الأهداف الكلية للمبادئ التوجيهية ، مثل تخفيض حدة الفقر ، يجري الاضطلاع بها بوصفها عناصر لاستراتيجيات إنمائية عامة في غالبية البلدان . ونفس الوضع ينطبق على الانشطة التي تضطلع إلى تحقيق أهداف تتعلق بمجالات سياسات قطاعية ، مثل العمالة والضمان الاجتماعي والتعليم ، فضلا عن تلك الأهداف المتعلقة بمجالات السياسات الموجهة نحو فئة سكانية ما . وهي تمثل الإجراءات المتوخاة على النطاقين الهام والمتوسط والموصى بها في المبادئ التوجيهية(١٠) .

٥ - ولقد تضمنت المبادئ التوجيهية أيضا توصيات عديدة في مجال العمل على المستوى الجزئي ، ومن الملاحظ أن الحكومات تقوم في تعاون متزايد مع القطاع الخاص بزيادة التشديد على العمل بشكل أكثر فعالية على هذا المستوى . وهي تفرق على نحو متزايد الوضوح ، من حيث العمل والسكان المستهدفون ووسيلة التنفيذ ، بين المساهمات المقدمة من أجل بلوغ المقاصد القطاعية على صعيدي السياسات الكلي والمتوسط من ناحية ، والمساهمات المتصلة بالمقاصد على المستوى الجزئي من ناحية أخرى . ومن خلال النوع الأول من المساهمات ، تتناول الحكومات السكان ككل أو أجزاء كبيرة منهم . وهي لا تراعي عند قيامها بذلك ، سوى أبرز الخصائص الفردية ، دون اهتمام بإطار الأسرة أو المجتمع المحلي الذي يعيش ويعمل به الأفراد المستهدفون . والتدابير اللازمة يجري

اتخاذها بطريقة تتطلب أدنى قدر ممكن من الحوار بين موظفي الوكالة والجمهور . والوكالات لا تسعى إلى اشراك الأسر أو المجتمعات المحلية في تنفيذ هذه التدابير . وعلى النقيض من ذلك ، تقوم الحكومات فيما يتعلق بإجراءاتها المتعلقة بسياسات المستوى الجزئي ، بمخاطبة قطاعات صغيرة من السكان ، وهي القطاعات التي تعاني من حرمان أو خلل شديدين . وهذه التدابير تتطلب المراعاة التامة للظروف الفردية ، وذلك لتنفيذها على نحو فعال . وهي تطبق من خلال اتصال ذي طابع شخصي قوي بين موظفي الوكالة وبين الأفراد المستهدفين ، وتتطلب مشاركة كاملة من جانب الأسر والمجتمعات المحلية عند تنفيذها .

٦ - والحكومات تنظر إلى التدخل على نطاق ضيق باعتباره يؤدي إلى تقديم برامج تتسم باتساع النطاق بطريقة أكثر تركيزا ، وذلك من أجل تناول الظروف ذات الصعوبة الخاصة . وهذا التركيز في الطريقة يعد أمرا ضروريا لتمكين التدابير العامة ، التي وضعت لتهيئة ظروف طيبة على صعيد المجتمع بأسره ، من الوصول إلى الأشخاص الذين لم يكن ينتظر منهم أن يستجيبوا على نحو آخر .

٧ - والتدخل على نطاق ضيق يتطلب أشكالا خاصة من الأنشطة والهياكل المؤسسية والمهام الوظيفية . وهو يشمل ما تشدد عليه المبادئ التوجيهية من نهج ذات وجهة فردية وأسرية ومجتمعية محلية . وهذه هي مجالات نشاط الخدمة الاجتماعية ، والعمل وتقديم المشورة على صعيد المجتمع المحلي ، بما في ذلك تلك الأنشطة المتخصصة المتعلقة بتناول برامج واسعة النطاق جرى تكييفها بشكل خاص حتى تتواءم مع أشخاص لم يكونوا ليشتركوا إلا بمزيد من الدعم . والاضطلاع بها يتم ، لا على يد متخصصين ذوي تدريب فني وبدعم من موظفين آخرين إداريين وتقنيين في الوكالات العامة والخاصة فحسب ، بل أيضا على يد كثيرين غيرهم من مقدمي الدعم والرعاية والتوجيه في المجتمعات المحلية ، وفي كافة المجتمعات ، ما زالت شبكة الأشخاص الذين يشكلون الإطار الاجتماعي للحياة اليومية لكل فرد من الأفراد بمثابة المقدم الأساسي للرعاية والدعم ، وذلك من الناحيتين المادية والعاطفية . وبالنسبة لغالبية السكان ، وخلال جزء كبير من حياتهم ، يلاحظ أن هذا الإطار ما زال يتضمن أساسا أعضاء أسرة الفرد .

٨ - وهذا المزيج من النشاط ، عاما كان أم خاصا ، وصادرا عن فنيين أم عن عامة السكان ، موجود بالبلدان على جميع أصعدة التنمية المادية ، وكذلك في جميع البيئات الاجتماعية - الاقتصادية الكبيرة . وثمة اتجاه متزايد لدى الحكومات بأن تقوم ، بشكل واضح ومنسق ، بالاعتماد على كافة هذه الموارد في حل المشاكل المختلفة ، بما في ذلك مشاكل الفرد ، الذي يعد محط الاهتمام في هذا السياق . وهذا يرجع ، من ناحية أولى ،

إلى الاستجابة لمقتضيات الاحوال المجتمعية ، بما فيها التغيرات التي طرأت على الطلب ، ومن ناحية ثانية ، إلى تزايد الخبرة في مجال وضع وتنفيذ السياسات . ويبدو أن هناك اتجاها قويا نحو تحديد تصور مشترك لهذه الاعمال المتصلة بالرعاية الاجتماعية الانمائية في الاستراتيجيات الشاملة للإدارة المجتمعية ، وذلك ببلدان العالم أجمع ، فضلا عن زيادة التقارب فيما يتعلق بالنهج التنظيمية والتكنولوجية . بيد أنه ما زال هناك تنوع كبير بسبب تلك النهج المتميزة للإدارة المجتمعية بالإضافة إلى ما يوجد من مفاهيم اجتماعية ـ ثقافية متباينة . كما أن الاختلافات في الاحوال الاقتصادية العامة والهياكل الاجتماعية والنظم السياسية والإدارية مسؤولة عن قدر كبير من التنوع .

ألف - الاتجاهات السائدة في البلدان النامية

٩ - في عدد قليل من البلدان في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، أتاحت الظروف الاقتصادية المواتية بصورة خاصة توفير خدمات اجتماعية شاملة في مجال الرفاه الاجتماعي وتعمل الحكومات بصورة مستمرة على تكييف هذه الخدمات لتلبية احتياجات الأفراد الذين يواجهون مشاكل خاصة ، إذ أن الازدهار الاقتصادي لم يكفل بصورة تلقائية الانعتاق من الضغوط ، ولا حل التناقضات القائمة بين القيم الثابتة والأطر التنظيمية والتكنولوجيا الجديدة .

١٠ - وتبدو الحالة أقل مواتاة في معظم البلدان النامية الاخرى . فما لبثت الحكومات منذ فترة طويلة هنا تعتبر الخدمات الموجهة نحو الفرد والاسرة ونحو المجتمع بوجه خاص ، سواء منها الخدمات العامة أو الخاصة ، بوصفها وسائل حيوية لتنفيذ برامج أوسع ، لا سيما من خلال تسهيل مشاركة المجتمع في تنفيذها . على أن هذه الخدمات لا تزال موجهة إلى حد بعيد نحو سكان الحضر ، بل إنها هنا غير قادرة إلى حد بعيد على مواكبة الطلب عليها . وأوجه الاختلال الوظيفي الحادة على مستوى الفرد والاسرة والمجتمع ، والتي تبدو أكثر بروزا في المجتمعات الميسورة ، لأن الفقر فيها أقل انتشارا نسبيا ، ليست أقل انتشارا في البلدان النامية وإن اختفت هنا على ما يبدو في غمار الفقر المستشري . وهي لا توجد بوصفها تعبيرا عن الطابع الشمولي للحالة الإنسانية فحسب ولكنها ، في حقيقة الأمر ، تكتسي دائما أشكالا أشد حدة نظرا لقسوة البيئة وتعدد الضغوط وتفكك التدابير الاحتياطية الداخلية للوقاية والعناية والتكيف .

١١ - وقد قامت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتحديد التغيرات الرئيسية في خصائص المجتمعات الصغيرة التي تحتاج إلى خدمات في مجال الرفاه الاجتماعي . وقد حدثت زيادة في نسبة حالات الزواج العرفي القائم على رضا الطرفين من مجموع حالات الزواج ، مما أثر أساسا على الشباب الذين ينتمون إلى أدنى الطبقات الاجتماعية ، حيث يوفر ذلك للأطفال بيئة أضعف فيما يتعلق بالتنشئة الاجتماعية تنعكس في ضعف الأداء في المدارس . ومن المحتمل أن يكون حدوث زيادة في نسبة حالات الولادة غير الشرعية من مجموع حالات الولادة متصلا بازدياد نسبة المراهقات من بين النساء اللاتي أنجبن أطفالا . والانخفاض في نسب الحضور في المدارس يتفق مع الزيادة الملحوظة في نسبة البطالة بين الشباب . وهناك نسبة أكبر من الشباب الذين يعيشون في حالة هامشية ، دون أي مشاركة في الأنظمة التعليمية أو المهنية . وقد اتسعت الفجوة القائمة بين المناطق الريفية والحضرية في مجال الاستفادة من الخدمات الاجتماعية الأساسية . فمسؤولية المرأة المتعاظمة فيما يتعلق بإعالة الأسر المعيشية والتنشئة الاجتماعية للأجيال الجديدة لا تجد ما يدعمها في ما يقابل ذلك من انخفاض في قوة أنماط التمييز التقليدية بين الجنسين التي تؤثر في سوق العمالة . والاتجاه السائد في الهيكل المهني هو انتقال القوة العاملة من العمل العالي الإنتاجية إلى العمل المنخفض الإنتاجية ، وما يقترن به من البطالة المعلنة وانخفاض الدخل الشخصي ودخل الأسر المعيشية .

١٢ - وفي هذه الظروف ، من الأساسي اتخاذ إجراء على الصعيدين الكلي والمتوسط من أجل إزالة الأسباب الأساسية . على أن هناك مجالا واسعا للعمل على الصعيد الجزئي ، سواء كوسيلة لتوسيع نطاق تدابير أعم لتشمل الأفراد والمجتمعات الذين يعانون بالفعل من اختلال وظيفي خطير ، أو من أجل حل المشاكل الكبيرة الموجودة بالفعل والمتمثلة في العوز والحرمان من الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية . وفي العديد من هذه البلدان يُفهم التركيز على النُهج ذات المنحى المجتمعي أيضا بوصفه وسيلة لحماية القيم الثقافية وضمان إدماجها بصورة كاملة في عملية التحول الاجتماعي . بيد أن الرابطات الوطنية الأعضاء في الاتحاد الدولي للاخصائيين الاجتماعيين تورد في تقاريرها ، كما يذكر الاتحاد ، أن الركود الاقتصادي الحالي لم يؤثر بصورة عميقة وسلبية على العملاء فحسب ولكن أيضا على الاخصائيين الاجتماعيين وأنظمة الرفاه الاجتماعي ذاتها .

١٣ - ويبدو أن من المزمع في بعض البلدان على الأقل توحيد الإجراءات بصورة فعالة على المستوى الكلي والمتوسط والجزئي على الرغم من أنه لم يتسن بعد القيام باستعراض شامل . ففي كولومبيا ، على سبيل المثال ، يشكل القضاء على أسباب الفقر

الهدف الأساسي للخطة الوطنية للاقتصاد الاجتماعي . وتعتبر إعادة توجيه الإنفاق العام نحو الأهداف الاجتماعية أمرا لا غنى عنه على اعتبار أن هذا لا يعود بالنفع على أفقر الفقراء فحسب ، ولكنه يولّد طلبا على الإنتاج المحلي أكثر مما تولده أنواع الاستثمار التي يغلب عليها عنصر الاستيراد . وهناك نهجان رئيسيان . أولهما المحافظة على التوازن الاقتصادي الوطني ، الذي لا غنى عنه لتحقيق معدلات عالية ومستقرة للنمو الاقتصادي ولتوليد المزيد من العمل . ويشمل الثاني إعادة تشكيل خطط محددة لاحتياجات مختلف المناطق والفئات السكانية . وفي كولومبيا تتعلق خطة للتنمية الريفية المتكاملة بفقراء الريف في حين تعنى خطة القضاء على الفقر المطلق بدرجة أولى بالمناطق الحضرية . وفي كل من الخطتين ، أُعيد توجيه البرامج في مجال التعليم والصحة ورعاية الرضع والأطفال ، والتغذية الأساسية ، واستصلاح المستوطنات البشرية وتوفير الهيكل الأساسي والتدريب الضروريين من أجل توسيع نطاق النشاط الاقتصادي نحو أفقر الفئات ضمن السكان المعنيين وتعود مسؤولية التنفيذ على كل من السلطات المركزية والمحلية . وتعد المشاركة ، بما في ذلك مشاركة المستفيدين ، في إدارة البرامج وتنفيذها أساسية .

١٤ - وفي المكسيك ، يستند البرنامج الوطني للتضامن ، وهو عنصر من عناصر خطة التنمية الوطنية للفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٤ ، التي تهدف إلى التغلب على الفقر ، وتستهدف المجتمعات المحلية وغيرها من فقراء الريف والحضر ، إلى أربعة مبادئ : احترام مبادرات المجتمعات المحلية وعاداتها وأشكال تنظيماتها واهتماماتها ؛ والمشاركة النشطة في صنع القرارات بالنسبة لصياغة المشاريع وتنفيذها ؛ ومشاركة المؤسسات المجتمعية والفئات الاجتماعية مشاركة كاملة في تنفيذ البرامج وضمان أن تعود بالنفع على جميع المشاركين ؛ والانفتاح في مجال الإدارة كيما تتاح للجميع المعلومات المتعلقة بالتكاليف والجدولة والتعاقد .

١٥ - وفي بعض البلدان ، تتطلب ظروف محددة جدا إجراء تكييفات كبيرة في مجال السياسات . فالتفكيك الجزئي لنظام الفصل العنصري الذي تحقق حتى الآن في جنوب افريقيا ، والذي يحدث في ظروف تتسم بالركود الاقتصادي ، يجعل من الضروري توسيع نطاق خدمات القطاع العام بدرجة كبيرة لدعم القطاع الخاص الذي كان مهيمنا في السابق ، وما لبث يتفكك منذ عام ١٩٨٣ ، وإن ظل غير قادر على مواكبة الزيادة السريعة جدا في المستوطنات الحضرية وغيرها من المستوطنات القائمة على وضع اليد . فالضغوط والاختلال الوظيفي الناجمة عن كل من الفصل العنصري والتوترات الاجتماعية الراهنة تستدعي اتخاذ إجراء على مستوى الأسرة والمجتمع .

١٦ - ويكشف استعراض للتطورات التي حدثت خلال الفترة ١٩٨٧ - ١٩٨٩ أعدته الرابطة الدولية للضمان الاجتماعي أنه على الرغم من استمرار وجود مناخ اقتصادي غير موات خلال فترة السنوات الثلاث الماضية ، فإن خطط الضمان الاجتماعي استطاعت أن تتكيف بسرعة للتغيرات الجارية في المجتمع . ومن الامثلة الملحوظة لهذا المسعى المساعدات التكميلية التي تُعطى للأسر القائمة على احد الوالدين - والتي تتزايد أعدادها الكبيرة - أو إلى الأسر التي توافق على توسيع نطاق دائرتها الأسرية بضم قريب كبير السن أو معوق (١١) .

١٧ - وفي بعض البلدان التي تعاني من ضغوط اقتصادية وبيئية حادة جدا ، لا تزال تجرى محاولات لإدخال تحسينات مبتكرة في مجال شمول الرعاية الاجتماعية وعلى سبيل المثال فإنه في بوركينا فاصو ، حيث اتخذت مؤخرا تدابير الغرض منها تأمين الإدماج الكامل للعجزة وتوفير مأوى للمعوزين والاطفال المشردين وضحايا الجفاف والفيضانات . على أن الظروف المأساوية في معظم هذه البلدان طغت حتى على الانشطة العادية التي جرت على الصعيدين الكلي والمتوسط .

١٨ - وعلاوة على ذلك ، لا يزال هناك في العديد من البلدان النامية ، وحتى في البلدان التي يحتل الرفاه الاجتماعي مكانا بارزا في خططها الوطنية ، اعتراف غير كامل بقيمة توسيع نطاق مجالات السياسات القطاعية والموجهة نحو المجموعات عن طريق اتخاذ إجراء على الصعيد الجزئي ، وتكشيف هذه المجالات من خلال التدابير المنسقة بصورة خاصة لمعالجة ما تواجهه الفئات السكانية الفرعية المحرومة بقسوة من مشاكل ملحة ، تعذر حلها حتى الآن . وقد أُدلي بتصريحات عديدة في مجالات السياسات وصيغت خطط ، ولكن خصصت لها موارد قليلة واتخذت إجراءات نادرا ما أكملت .

باء - الاتجاهات في البلدان التي تسعى نحو إيجاد ظروف ذات منحى سوقي

١٩ - في البلدان التي تتحول من التخطيط المركزي الاشتراكي نحو الظروف التعددية الديمقراطية التي تحددها عوامل السوق ، كان التغيير السياسي سريعا جدا إلا أن التكيف الاقتصادي والاجتماعي كان أبطأ منه بكثير . فقد أحدثت التغيرات الهيكلية زيادة في التضخم والبطالة ، لا سيما بين النساء اللاتي لم تكفلهن احتياطات سابقة في مجال الضمان الاجتماعي ؛ والفقر ؛ وانهيار بعض الخدمات الاجتماعية . وقد أدى هذا إلى زيادة حدوث ضغوط واختلال وظيفي على صعيد الأفراد نتج عنها مزيد من الانحراف والجريمة وإساءة استعمال المخدرات والكحول . وفي الوقت ذاته ، ظهر للعيان انتشار

وجود فئات من الأفراد والأسر الذين يعانون من مشاكل حادة لم تشملها نظم الرعاية الاجتماعية السابقة . وممن تأثر بوجه خاص الأطفال والشباب المعوقون وكبار السن الذين يعيشون بمفردهم وصغار الأمهات .

٣٠ - وفي هذه البلدان ، تعترض عملية صياغة سياسات متسقة صعوبة في التوفيق بين الآراء المختلفة التي تشمل : توقعات الجمهور في الاستفادة من الرأسمالية التي تحقق دولة الرفاهية ؛ وعدم الرغبة في فقدان بعض أشكال التغطية الموجودة من سابق ؛ والخوف من أن يصبح من المستحيل ماليا وإداريا ضمان توفير تغطية في ظروف جديدة تتسم بانتشار البطالة على نطاق واسع وسرعة التغير ؛ والخوف من أن يؤدي تحقيق ظروف الرفاهية إلى إضعاف التنافس الذي نشأ مؤخرا والذي يعتبر أساسيا لحفز النمو الاقتصادي والتحول السريع نحو إطار سوقي . ففي الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية ، التزمت الحكومة في تموز/يوليه ١٩٩٠ ببناء مجتمع يقوم على القانون وعلى اقتصاد ذي توجّه اجتماعي وإيكولوجي . وتركز الاستراتيجية الاجتماعية للحكومة على إيجاد حل للبطالة وتوفير دخل كاف للعمال وأسرهم وتوفير ضمان اجتماعي ملائم . ويجري حاليا تكييف البرامج للظروف والاحتياجات الاقتصادية الجديدة الناشئة عن أوجه التحول عن النظام القديم مما يتطلب حل مشاكل من قبيل العمالة الزائدة ، والأجور غير الملائمة وتضاؤل المعاشات التقاعدية . وتجري معالجة مشاكل لم تكن تذكر في الماضي منها على سبيل المثال إساءة استعمال المخدرات والإصابة بمتلازمة نقص المناعة المكتسب/فيروس نقص المناعة البشرية ، علاوة على مسائل الأقليات والسكان الغجر . وقد تم وضع تصور طويل الأجل للسياسة الاجتماعية يستند إلى المبادئ التوجيهية . وقد تم تصميم نظام تدابير "شبكة السلامة" لضمان أدنى حد من الحماية لجميع المواطنين في الحالات الاجتماعية الخطيرة .

٣١ - وفي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، تعترف الحكومة المركزية وحكومات الجمهورية بأن الإصلاح الاقتصادي شرط سابق لإجراء إصلاح اجتماعي جذري ، ولكن يستحيل أيضا تحقيقه من دون الأخير ، وأنه يجب اعتبار الاستثمار فيه إسهاما رئيسيا في حل مشاكل من قبيل فقر الجماهير . وقد أنجزت مؤخرا أنشطة عديدة في مجالات السياسات القطاعية والموجهة نحو الفئات وقد تم توجيهها نحو القطاعات المحرومة الرئيسية من المجتمع وخلال عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ اعتمد تشريع للضمان الاجتماعي يهدف إلى تعزيز الشمول وترشيده ، وإعادة تنظيم البرامج وانشاء مؤسسات فعالة . وتجري حاليا خلال عام ١٩٩١ عمليات تعزيز كبيرة .

٢٢ - واقتصرت التدابير المتخذة على الاصعدة المحلية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على إنشاء شبكة من مكاتب العمل المحلية ومراكز تنظيم الاسرة ومراكز ابداء المشورة . وتبين أنه ينبغي إنشاء نظم جديدة لتقديم خدمات للفرد والاسرة والمجتمع ، لأن الخدمات لم تكن موجودة في الماضي إلا في شكل محدود ذي طابع مؤسسي ولصالح بعض الاطفال المعوقين ، والطاعنين في السن ، والاحداث الجانحين . ويجري النظر في إنشاء أشكال جديدة من الصلات بين هذه النظم وبين مجالات السياسات القطاعية الموجهة لخدمة الفئات التي تجتاز مرحلة من التكيف الجذري في بيئة اجتماعية تختلف تمام الاختلاف . بيد أنه لا توجد موارد ملائمة حتى الآن في هذه البيئة ، وفي الاقطار الاخرى التي تجتاز مرحلة الانتقال ، لمضاعفة وتوسيع نطاق الإجراءات القطاعية الموجهة لخدمة الفئات في مجال السياسات على المستوى الجزئي . ولا يوجد إلا القليل من الكيانات المؤسسية والبشرية الاساسية اللازمة لهذا الغرض ، على الرغم من الخطوات الاولى التي يجري اتخاذها لإصلاح هذه الحالة(١٣) .

جيم - الاتجاهات السائدة في البلدان المتقدمة النمو

٢٣ - في معظم دول الرفاهية المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي هناك عامل رئيسي ذو صلة بتغير الطلب على خدمات الرعاية الاجتماعية يتمثل في تقدم السكان في العمر باطراد وخاصة ازدياد نسبة الاشخاص الطاعنين في السن ، ومعظمهم من النساء اللاتي يعانين من أحد أشكال الإعاقة . وفي عدد قليل من تلك الدول تجدد ارتفاع معدلات الولادة ارتفاعا كبير . وفي كثير من البلدان أسهم ارتفاع البطالة في زيادة عدد الفقراء . وزاد عدد الاسر المعيشية التي يرعاها أحد الوالدين فقط وعدد الاطفال . وفي بعض البلدان ، انخفض سن التقاعد الفعلي وزاد عدد المتقاعدين الاصغر سنا الذين يعيشون غالبا في ظروف غير مواتية . ولا تمارس نسبة كبيرة من السكان الاصغر سنا أي نشاط اقتصادي وتعاني من مشاكل نفسية تعبر غالبا عن صعوبة التكيف داخل المجتمع من خلال إساءة استعمال المخدرات ، والكحول ، والتبغ ، وانحراف السلوك . وارتفعت معدلات ارتكاب الجرائم ، وانتشر الانحطاط الاجتماعي ، وزاد التشرد والتوتر العنصري . ولم يتكيف الجيل الاول والثاني من المهاجرين وما تبقى من السكان الاصليين والفئات الاخرى ذات الثقافة المتميزة كما يجب للاشتراك في المجتمع الوطني على قدم المساواة .

٢٤ - وفيما يبدو زاد الطلب على معظم خدمات الرعاية الاجتماعية وخاصة التدابير الاسرية والتدابير ذات الوجهة المجتمعية في جميع هذه البلدان . وفي بعض البلدان ، ارتفعت نسبة السكان التي تحصل على منافع من برامج الضمان الاجتماعي ارتفاعا

كبيرا ، وأصبح هذا في أوضاع التقشف المالي حافزا رئيسيا على تعديل السياسة ، وإن كانت ثمة فئات قليلة المناعة غير مشمولة بنظام الرعاية . وهناك حالة ناشئة تعزى إلى عدد من العوامل لم تفهم كلها على حقيقتها ، وتتمثل في احجام عدد كبير من الأفراد عن الاستعانة بالتدابير المتوافرة . وفي الدانمرك ، مثلا ، يرفض كثير من الشبان عروض المساعدة الاجتماعية ويعتبرونها غير ملائمة .

٣٥ - وعندما ينحدر مستوى الدعم الاسري وتزداد وطأة البيئة الاجتماعية ، ينبغي للمستشارين المتخصصين والاخصائيين الاجتماعيين أن يضاعفوا الرعاية الفردية . وقد استجابت الحكومات بإدخال تعديلات على تغطية البرامج ، والترتيبات التنظيمية والإدارية والتقنية . وفي بعض البلدان ، أدخلت تعديلات متنوعة ومتواضعة دون وضع أي مفهوم استراتيجي جديد . وفي هولندا ، مثلا ، بدلا من اتباع نهج "من أعلى إلى أسفل" وبذل طاقة كبيرة على تدابير متفائلة واسعة النطاق ، أجريت تجارب صغيرة النطاق في إطار "من أسفل إلى أعلى" . وابدي استعداد جديد لتطبيق المبادرات المحلية التي صادفت النجاح في الماضي على نطاق واسع . وفي مكان آخر ، اقترح اتباع نهج شاملة جديدة على الصعيد الاقليمي احيانا ، كما حدث في انتاريو بكندا مثلا ، وكما ورد في تقرير تطلعي بعنوان "الأوضاع الانتقالية" اعدته لجنة استعراض المساعدات الاجتماعية التابعة لوزارة الخدمات المجتمعية والاجتماعية . وفي فنلندا ، ادخلت تعديلات شاملة لإصلاح التشريعات المتعلقة بالرعاية الاجتماعية التي صدرت منذ عام ١٩٨٤ ، وأصبح الغرض منها الآن هو تقديم خدمات وبدلات لجميع المحتاجين دون أن تقتصر على فئة معينة . وتتمثل المبادئ السامية في شمول التغطية ، والطابع العادي للإدارة ، والتشديد على المبادرات المحلية .

٣٦ - وقد تطلب اتساع الطلب في ظروف التقشف المالي إجراء نقاش بشأن الاستحقاق والشمول . وأخذت الحكومات تدخل تعديلات على معايير تخصيص الموارد غير المواتية في الوقت الحاضر . واختيار المتنافسين في طلب هذه الموارد لانه يتعذر تلبية بعضها : وتستهدف بعض الحكومات الفئات التي تعتبر في أشد الحاجة الى هذه الموارد : وقد أدى هذا الى تخفيض مستوى الخدمات المتاحة لفئات أخرى . وفي بلدان أخرى يجري تقديم دعم كبير لمفهوم النظام الشامل بدلا من النظام الانتقائي لتوفير الرعاية الاجتماعية . وينظر إلى تقديم أشكال مختلفة من الدعم الأدني ، بما في ذلك شبكة شاملة من الأمان الاجتماعي ، على أنها تدبير وقائي . وترى الحكومات أنه ينبغي تفادي الإفراط في التمييز بين الفئات . وللتغلب على صعوبات الميزانية ينبغي زيادة الكفاءة وتوسيع نطاق المسؤولية في مجال خدمة المجتمعات . وفي هذه الظروف هناك اعتراف متزايد بأنه

يتعذر تعريف الحق في الحصول على الحماية والدعم بصورة مستمرة : ويمكن أن تستخدم هذه الحقوق لإدراج بعض الافراد والفئات ، ويمكن أن تستخدم كذلك لاستبعاد أفراد وفئات أخرى . وفي كثير من مجالات السياسة العامة مثل حماية الاطفال ، هناك انطباع بأن مفاهيم حقوق المواطنين وواجبات الدول غامضة .

٣٧ - وعلى خلاف ذلك ، انشئ نظام جديد إلى درجة كبيرة في بعض البلدان مثل اسبانيا التي لم تنعم بالديمقراطية الكاملة - والتصنيع والتحديث الإداري إلا منذ وقت قريب نسبيا . وقد شمل هذا إعادة صياغة نظام حقوق المواطنين وواجبات الدولة الذي كان قاصرا في الماضي ليكون متاحا لفئات عديدة من السكان المحتاجين ، بالاستهداء إلى حد كبير بالصكوك والمبادئ التوجيهية العالمية والإقليمية .

رابعا - اتجاهات التنفيذ على الصعيد الوطني : إدخال تعديلات تنظيمية وإدارية

ألف - اللامركزية داخل القطاع العام

٣٨ - عند اعتماد المبادئ التوجيهية في عام ١٩٨٧ ، كانت درجة وطبيعة اللامركزية تتفاوت بين مستويات الحكومة المركزية ومستويات الحكومات في الاقاليم . وفي البلدان ذات الكيان الاتحادي خاصة ، أو البلدان التي تطور فيها الحكم الذاتي في الاقاليم ، كان تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية يعتبر في المكان الاول من مسؤوليات الدول ، والاقاليم ، والولايات ، والجمهوريات التي تشكل جزءا من الاتحاد ، أو المناطق التي تتمتع بحكم ذاتي . وكانت المسؤوليات المركزية تقتصر على وضع السياسة الاساسية ، وتشريعات ، وقواعد ومعايير ، وتقديم تمويل جزئي ، وتنفيذ البرامج الخاصة . وفي البلدان ذات الطابع اللامركزي الواضح على مستوى الاقاليم والبلدان ذات الكيانات المركزية المتطورة على حد سواء ، كان مقدار اسناد المسؤوليات إلى سلطات الحكومة المحلية يتفاوت كثيرا . بيد أن المعلومات المتوافرة لدى الامين العام لا تكفي لتحديد نطاق تحقيق اللامركزية على صعيد الاقاليم والمستويات المحلية على الوجه الاكمل بعد عام ١٩٨٧ ، وما إذا كان ما حدث هو استجابة مباشرة لتوصيات المبادئ التوجيهية .

٣٩ - ويبدو أن اللامركزية لم تتطور كثيرا في معظم بلدان افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . وفي الهند كانت اللامركزية على مستوى الولايات جزءا من التصميم السياسي

الاساسي ، وفي بلدان أخرى ذات كيانات اتحادية مثل البرازيل والمكسيك ونيجيريا لا تزال المسؤوليات المركزية مهيمنة . وفي بلدان المركزية المتطورة لم تكن اللامركزية واسعة الانتشار فيما عدا بعض الاستثناءات .

٣٠ - وفي الأوضاع التي ما فتئت سلسة في معظم بلدان وسط وشرق أوروبا ، فإن ما كبح جماح الرغبة في الانفصال عن المؤسسات التي كانت مركزية الى حد كبير في الماضي هو الحاجة للحفاظ على رقابة مركزية صارمة على الرغم من الرغبة في أن تستبدل بالكيانات القديمة كيانات جديدة كل الجدة . وفي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، هناك عامل هام في سياسة إعادة النظر الجارية يتمثل في إنشاء نماذج جديدة لتوزيع المسؤوليات بين الاتحاد والجمهوريات التي يتكون منها الاتحاد والولايات الإدارية الإقليمية . وفي الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية سيجري إضفاء طابع لا مركزي على توصيل البرامج العامة إلى السلطات المحلية وأكبر عدد ممكن من المنظمات والمواطنين .

٣١ - وبرز اتجاه لدى الحكومات في الآونة الاخيرة في معظم البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي للتشديد على الوقاية وإعادة التأهيل داخل منزل الفرد ، وبيئة الاسرة والمجتمع ، بموجب توصيات المبادئ التوجيهية ، ويقتضي هذا تركيز الجهود على الصعيد المحلي ، بما في ذلك اسناد المزيد من الحكم الذاتي الى السلطات المحلية في مجال اتخاذ القرارات والشؤون المالية . وفي فنلندا ، مثلا ، اخذت البلديات منذ عام ١٩٨٤ تضطلع في المقام الاول بمسؤولية تقديم جميع الخدمات لجميع السكان بصورة مرنة ومتكاملة وتنسيق التدابير الخاصة . وتقرر البلديات ذاتها كيفية تخصيص إعانات الدولة للخدمات المختلفة . وفي ٥٦ بلدية ، بلغ عدد سكانها مليوني نسمة ، انتقلت بالفعل سلطة اتخاذ القرارات الى مستوى الاحياء .

٣٢ - ويستدل من التقارير على أن الكثير من هذه البلدان يواجه صعوبات تنظيمية شديدة بما في ذلك صعوبات تقاسم التكلفة وتقديم حسابات النفقات . وكلما زادت المسؤولية المالية المحلية ، زاد عدم التكافؤ الجغرافي في تقديم الخدمات نظرا للفوارق في قاعدة الضرائب والكفاءة الادارية . ويجري الاحتفاظ بالمسؤولية المركزية عادة لتطبيق نفس المعايير في سائر أنحاء القطر ، ولهذا يصعب رصد ومراقبة الكيانات المحلية العديدة المتنوعة .

٣٣ - وفي بعض البلدان تحققت اللامركزية الادارية بوصفها آخر ما وصلت اليه العمليات الدستورية التي بعثت الى عالم الوجود من جديد الكيانات الاقليمية التي تكون قوية عادة داخل المجتمع ، بعد فترات المركزية . وفي اسبانيا ، مثلا ، انشئ في عام ١٩٧٧ نظام يتألف من مجتمعات تتمتع بالحكم الذاتي ، أو أقاليم تتمتع بصلاحيات أساسية في مجال الرعاية الاجتماعية . ومنذ عام ١٩٨٧ تم إنشاء ادارة مستقلة للرعاية الاجتماعية ذات صلاحيات شاملة في بعض هذه الاقاليم مثل كاتالونيا . وهنا ، جمع بين اللامركزية وأنشطة إعادة البناء والتوسع الرئيسية الاخرى . وبعد عام ١٩٨٨ ، اتخذت تدابير أخرى على صعيد القطر بأسره للتنسيق بين الانفاق المركزي واحتياجات المستخدم النهائي عن طريق البرامج الاكثر محلية . وطلب من جميع البلديات التي يتجاوز عدد سكانها ٢٠ ألف نسمة أن تقدم خدمات اجتماعية . وتقرر أن تزود الاقاليم هذه البلديات بموارد مالية تعادل أو تفوق الموارد المقدمة على الصعيد المركزي . وانشئت آليات للتنسيق بين الادارات الوطنية والاقليمية والمحلية . وكانت المصاعب الرئيسية التي صودفت حتى هذا الحين تشمل الحاجة لتدريب مهنيين واداريين جدد ؛ والتعطيل الناجم عن سوء التنسيق ؛ والطابع المعقد لعملية التقييم .

باء - النهج الموجهة نحو المجتمع المحلي والأسرة ، الرابطات التطوعية والتحول إلى القطاع الخاص

٣٤ - طلبت الجمعية العامة في قرارها ٤٤/٦٥ الى الامين العام أن يعزز متابعة المشاورة الاقاليمية بشأن السياسات والبرامج الانمائية للرعاية الاجتماعية بالتركيز في جملة أمور على الابتكارات المتكاملة الفعالة من حيث التكلفة والموجهة نحو الاسرة ونحو المجتمع المحلي في تصميم سياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية .

٣٥ - وفي معظم البلدان النامية ، يعد النهج المستند الى المشاركة والى المجتمع المحلي أساسيا بالنسبة لوضع مفهوم وطني لسياسة الرعاية الاجتماعية ، ولكن توجد مشاكل فيما يتعلق بتنفيذه . فليس هناك عدد كاف من الموظفين لإدارة وتشغيل نظام لا مركزي ، كما أن القيود الإجرائية وقيود الميزانية تؤخر التنفيذ . ويتطلب تعزيز دور السلطات المحلية تنسيقا أفضل . فلا تزال المؤسسات الشعبية وموظفوها غير قادرة تماما على الاضطلاع بالأنشطة التي ترغب الحكومات المركزية في نقلها اليها . كما أن المشاركة الفعالة من جانب المواطنين في صياغة السياسة وتصميم المشاريع وتشغيلها ، في مقابل مشاركتهم بوصفهم متلقين للخدمات أو بوصفهم أهدافا للتدخل ، لا تزال غير كافية . وأكد الاتحاد الدولي للاخصائيين الاجتماعيين في ندوته الدولية التي تعقد كل سنتين والتي عقدت في بيونيس أيرس بالارجنتين في عام ١٩٩٠ وفي الحلقة الدراسية عن

العالم الثالث التي سبقتها على أهمية وجود عملية تمكن الافراد والمهنيين من المشاركة بفعالية . ومع ذلك فإن هذا لم يتحقق بعد .

٣٦ - ومن تجربة منظمة العمل الدولية ، فإن المنظمات المحلية كثيرا ما تعتبر في عدد كبير من البلدان وسيلة لتقديم برامج حكومية لا تتفق بالضرورة مع الاهداف التي من أجلها شكل الاعضاء طواعية الرابطة فيما بينهم . وتؤدي أشكال المشاركة هذه في المنظمات الى الانحراف بالاهداف الرئيسية للمنظمة والى فرض عبء مفرط على إدارتها وتثبط في النهاية الرغبة في العضوية . وعلاوة على ذلك ، فقد تآكلت في معظم البلدان على نحو بالغ الحدة قدرة عدد كبير من الرابطات الاسرية ورابطات المجتمعات المحلية . وأظهرت التجربة المكتسبة من تدعيم النُهج المستندة الى المجتمع المحلي لإعادة تأهيل المعوقين أن تحويل المؤسسات الى المجتمعات المحلية والاسر وتفويض السلطة المركزية اليها لم يصحبه دائما إعادة توزيع متممة للاموال المركزية على المجتمعات المحلية ، التي لم تتمكن نتيجة لذلك من تنفيذ تدابير إعادة الادماج . وأدت العوامل الاقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية غير المؤاتية الى تآكل قدرة كل من المجتمعات الريفية والحضرية على نحو خطير . فعادة ما لا يتوافر عمال محليون مدربون تدريبا كافيا . كما عُرقل بشدة تقديم خدمات الدعم المتخصص نتيجة لعدم كفاية البنية الاساسية الأولية ونقص إمكانية الوصول إلى مناطق ريفية كثيرة(١٣) .

٣٧ - وأكد عدد من الحكومات في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية على الاهمية التي توليها لاتخاذ إجراء على مستويي الاسرة والمجتمع المحلي كوسيلة يمكن بموجبها حماية وتعزيز الثقافة الوطنية . وأشارت الحكومات وإخصائيون من البلدان المتقدمة النمو الى أن الاغلبية العظمى من الثقافات الاجتماعية غير الاوروبية لها نظم معقدة للغاية للأمن الاجتماعي . وحتى وقت قريب لم تكن النظم والممارسات البديلة التي تكونت نتيجة لهذه العادات الاجتماعية تحظى بالاعتراف الواجب ولم تشجع بوصفها شريكة في القطاع العام القائم على المركزية في صياغة وتنفيذ سياسات الرعاية الاجتماعية الوطنية . ومع ذلك فإن هذه الحالة آخذة في التغير في بعض البلدان . فعلى سبيل المثال استخدمت العادات الثقافية وممارسات الرعاية الاجتماعية للسكان من الموارى في نيوزيلندا كنموذج كان له تأثير ايجابي على جوانب معينة من التشريع الاجتماعي في البلد بأسره . فقد أقام قانون الاطفال والصغار وأسرهم مؤتمرات أسرية بوصفها عنصرا أساسيا في تقديم الخدمات الاجتماعية لمرتكبي الجرائم من الاحداث . واستلزم هذا النموذج لتقديم الخدمات إعادة رسم مسار مهام الاخصائيين الاجتماعيين الفنيين واجراءات محاكم الاسرة فضلا عن تغيير اتجاه وممارسات الثقافة الاجتماعية الاوروبية المهيمنة فيما يتعلق بهذا المجال من السياسة الاجتماعية .

٣٨ - وتعد هذه نهج ملائمة تماما مع التركيز على الحاجة الى إدماج النماذج المنبثقة الى حد كبير من التجربة الاوروبية والامريكية في ممارسات السكان الاصليين . ونظرا للاهمية المرتبطة بالنهج الموجهة نحو الثقافة والمجتمع المحلي ، فإن عددا من الحكومات يدرك تماما قيمة معاملة السياق الثقافي لكل من الاسر والمجتمعات المحلية بوصفه عاملا أساسيا يؤخذ في الاعتبار عند زيادة تطوير السياسة العامة . ومن المعتقد أن الترتيبات الاهلية لابناء البلد الاصليين ، إذا ما أدمجت بتعاطف ولكن بفاعلية في قطاع خارجي المنشأ مدعم تماما من الناحيتين التنظيمية والتكنولوجية ، مشكل من مؤسسات وبرامج الرعاية الاجتماعية العامة المركزية ، سوف تصبح الوسيلة الفعالة الوحيدة التي يمكن عن طريقها حل القدر الاكبر من المشاكل الحالية . وفي هذا السياق ، ترى ماليزيا ، على سبيل المثال ، أن تهيئة ثقافة ومجتمع يراعيان أفرادهما تماما ونظام اجتماعي تدور فيه رعاية الافراد ليس حول الدولة أو الفرد بل حول نظام أسري قوي ومرن ، يعد زخم تقديم خدمة الرعاية الاجتماعية في المستقبل .

٣٩ - وفي عدد كبير من البلدان التي تتحول نحو ادارة مجتمعية تحددها عوامل السوق وجد أن من الضروري إقامة نظام غير حكومي يكاد يكون غير قائم حتى الآن وتشجيع أشكال غير معروفة للمشاركة . والمهمة قد بدأت بالكاد في معظم هذه البلدان ، ففي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، جرى منذ عام ١٩٨٥ انشاء عدد كبير من المنظمات الطوعية غير الحكومية والخيرية الجديدة لتقديم خدمات على مستوى المجتمع المحلي للمسنين والمعوقين وغيرهم من المحتاجين . وتكفل عدد كبير منها الجمعيات التعاونية المحلية وغيرها من الرابطات المحلية .

٤٠ - ويؤكد عدد من بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو على النهج الموجهة نحو الأسرة والمجتمع المحلي ومن بينها درجة متزايدة من العمل الوقائي . ففي فنلندا أُكد على مشاركة العملاء في نظام الخدمة البلدية وإن كان تحقيق هذا الامر لا يزال يعاني من مشاكل . وهنا وفي أماكن أخرى ، يرتبط تقليل الانظمة المركزية وتخويل سلطة اتخاذ القرار إلى مستويات أدنى بتنشيط المواطنين والاستفادة من مواردهم والحصول على تغذية مرتدة . ومع ذلك فإنه حتى في بعض البلدان التي تتمتع بأنظمة متطورة تماما للرعاية وتقاليد عريقة في التعددية الديمقراطية والحكومات المحلية ، يقال إنه لا توجد هناك سوى آليات عملية قليلة لضمان تحقق المشاركة الفعالة . وما زال تأثير المستفيدين من الخدمات ضئيلا للغاية وتندر مشاركة أكثر الفئات المحرومة ، إذ أن إقامة محافل لمشاركتهم الجماعية ليست أمرا سهلا . وتتسم مشاركة القطاع التطوعي بأهمية قصوى في عدد كبير من البلدان المتقدمة النمو . ومع ذلك تتزايد الحاجة إلى التنسيق ، والآليات اللازمة لجعله فعالا غير كافية بعد . وحتى على الصعيد المحلي ،

وجد أن تنسيق النهج المنفصلة للوكالات العامة والخاصة يعد صعبا . ومع ذلك فقد تحققت تجارب مشجعة لاسيما في مجال العمل الاجتماعي أو العمل الجماعي الموجه ذاتيا وهو نهج ييسر بموجبه الاخصائيون الاجتماعيون المدربون تدريبا خاصا مشاركة مستعملي الخدمات . وتعد هذه ممارسة تفويضية تفترض وجود امكانية كبيرة لمساعدة النفس ولمساعدة الآخرين حتى بين أكثر الاشخاص فقرا أو أكثرهم معاناة من الاختلال الوظيفي . وقد انشئت في بعض البلدان (١٤) مؤسسات متخصصة من أجل التعزيز والتدريب والبحث في هذا النهج .

٤١ - ولا يمكن استنادا إلى المعلومات التي اتيحت حتى الآن للأمين العام أن يُحدد بشكل دقيق مدى التحويل إلى قطاع خاص مدر للربح . ومن الواضح أن هذا القطاع الخاص المدر للربح لا يؤدي دورا هاما إلا في عدد قليل فقط من البلدان .

٤٢ - وفي اسبانيا كشف تقييم لتجربة تنفيذ برنامج رائد للمحتاجين أن مشاركة المستفيدين قيد قيدت نتيجة لافتقارهم للخبرة فيما يتعلق بهذه العملية . وكان التنسيق صعبا بحيث ظل النهج غير كامل . واعتمدت المنظمات الخاصة اعتمادا كبيرا على الموارد المالية والادارية العامة ولم تحصل على استقلال ذاتي كاف أو قوة كافية . وللتغلب على بعض هذه المشاكل قدمت الحكومة مساعدة تقنية ومالية لجميع الكيانات العاملة التي تشجع أنشطة تطوعية وساعدت في وضع أساس لتشجيع العمل التطوعي في اسبانيا .

جيم - التغييرات الادارية والتقنية

٤٣ - طلبت الجمعية العامة في قرارها ٤٤/٦٥ إلى الامين العام أن يركز على الاوجه المتعلقة بالسياسة العامة والتخطيط والادارة والتدريب في مجال الرعاية الاجتماعية الانمائية في إطار مهمة تعزيز ما يقدم للحكومات من تعاون ودعم تقني ، لاسيما حكومات البلدان النامية . وطلبت أيضا إلى الامين العام أن يركز على الابتكارات المتكاملة الفعالة من حيث التكلفة في تصميم سياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية .

٤٤ - وتحاول بعض البلدان المتقدمة النمو التي بها أنظمة للرعاية الاجتماعية متطورة إلى حد كبير نسبيا محاولة مستمرة تحقيق الحد الامثل من الفعالية الادارية . وقد صادفت عقبات ضخمة من بينها المقاومة الاجتماعية - الثقافية وعدم كفاية التدريب وصعوبات التنسيق وقيود الميزانية . وعلى الرغم من أن المنظمات التطوعية تؤدي وظائف هامة فإن فعاليتها محدودة بعدم كفاية القيادة والادارة . ذلك أن اجراءات

التمويل العام للمنظمات التطوعية ، حتى عندما تشكل هذه المنظمات قطاعا رئيسيا من نظام الرعاية الاجتماعية بطيئة بصفة عامة .

٤٥ - وفي بعض البلدان التي كانت مخططة مركزيا في السابق تركز النهج الحالية لتحقيق تخطيط وإدارة أكثر فعالية على المبادرة والممارسة الخاصتين ويولى اهتمام أقل للتكيف في إطار مؤسسات القطاع العام التي فقدت الثقة إلى حد بعيد . وقد توقف عدد كبير من ترتيبات التمويل السابقة (مثل اليانصيب) ولكن لم يتم ايجاد بديل لها بالكامل . وعلى الرغم من بدء الحوسبة ، فإن التنفيذ مقيد لأسباب متعلقة بالميزانية . ففي الجمهورية الاتحادية التشيكية والسلوفاكية على سبيل المثال لم يجهز بالحواسيب سوى نصف مكاتب العمل تقريبا المنشأة ولا يزال من المتعذر إنشاء شبكة وطنية لمعلومات العمل وهي أداة رئيسية محتملة لحل الصعوبات المتزايدة .

٤٦ - وفي عدد كبير من البلدان المتقدمة النمو ، عكست اللامركزية كلا من الحاجة إلى تقريب المسؤولية الادارية من مستعملي الخدمات وتخفيض النفقات المالية في القطاع العام . وفي بعض البلدان ، زاد الاتجاه ، من أجل تقليل التكاليف المالية ، نحو استهداف من عرفوا بأنهم في حاجة ماسة . وفي بلدان أخرى قيد تخفيض النفقات المالية تقديم الخدمة فضلا عن الجهود المبذولة للاصلاح وتحسين الكفاءة . ولاكمال الموارد المالية العامة ، جرت الاستعانة بعدد أكبر من المتطوعين وحصلت رسوم من المستعمل كلما كانت هناك قدرة على الدفع .

٤٧ - وفي عدد من البلدان ، تستجيب إجراءات ادارية جديدة ، غالبا ما طبقت نقلا عن القطاع الخاص ، للنقد الموجه من العملاء وعدم ارتياح الجماهير ازاء فاعلية الخدمات فضلا عن قلق الحكومة ازاء ما يتعلق بتحسين مراقبة الميزانية وإدارة الحالات ومساءلة الموظفين . ومع ذلك فما فتئت هناك عقبات . وفي بعض البلدان يشير الاخصائيون الاجتماعيون الفنيون إلى أن هذه الخطوات تؤثر على قدرتهم الابداعية ومبادراتهم . إن اجراء تقييم فعال يعد أمرا صعبا حيث أن الاهداف والمؤشرات ليست دائما واضحة .

٤٨ - وفي جميع فئات الحالات الوطنية ، يمكن للبحث والتقييم الموجهين نحو رسم السياسات أن يشكلا وسيلة هامة لتحسين الكفاءة . وأشارت المبادئ التوجيهية الى استصواب التنسيق الأفضل والتركيز الأكثر . وسلمت بلدان كثيرة في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، بصورة متزايدة ، بجدوى تحسين البحث والتحليل الموجهين نحو رسم السياسات ، وفي الاماكن التي ترسخ فيها وجود مؤسسات البحوث هناك الآن بالفعل حجم متزايد من النتائج ، رغم أنها لا تزال مجزأة . ومع ذلك فلايزال اعتماد الوكالات العامة عليها محدود النطاق .

٤٩ - وفي بعض البلدان الاشتراكية سابقا ، لم يكن هناك أيضا سوى تنسيق محدود بين البحوث ورسم السياسات ، مع اجراء عدد قليل من البحوث المنهجية في أسباب وعواقب وجود فئات محرومة من المزايا داخل المجتمع ، أو في الجوانب التنفيذية .

٥٠ - وفي بعض البلدان المتقدمة النمو تقوم نتائج الاعمال في ميدان البحث والتطوير مقام التنظيم المركزي ، وتوفر المعلومات الاساسية التي تقوم الوكالات المحلية المستقلة ، على أساسها ، بالبت في الاجراءات المناسبة . على أنه في بلدان أخرى تفيد التقارير بأن السياسات المركزية لا يزال يضطلع بها دون الرجوع بدرجة تذكر الى نتائج البحوث ، التي تتألف من تحقيقات خاصة في مشاكل معينة ، لان هذه التحقيقات تصبح حساسة من الناحية السياسية بدلا من أن تكون عملية شاملة توضع على أساسها نهوج استراتيجية .

٥١ - وتشير المبادئ التوجيهية بالتوسع في التدريب في مجالات التخطيط ، والادارة ، والارشاد ، والاحالة ، والعمل الجماعي ، والوساطة ، والدعوة ، والعمل الاجتماعي . وتورد تقارير الاتحاد الدولي للاخصائيين الاجتماعيين بعض الأدلة على حدوث تحسينات نوعية في تدريب الاخصائيين الاجتماعيين والموظفين الفنيين ذوي الصلة . وفي كثير من البلدان النامية تعطى أولوية عالية للتدريب ، كما أن الانشطة في هذا المجال كبيرة بالفعل . وتبذل جهود كثيرة ، من خلال التدريب الداخلي في الوكالات المحلية ، لضمان تحقيق التفهم الكامل لجدوى ادماج البرامج المركزية والحكومية مع الاشكال الاهلية والمحلية لتوفير الرعاية الاجتماعية . ولا تزال القيود المتعلقة بالميزانيات وعدم توفر المدربين ذوي الخبرة والمرافق من بين المشاكل الرئيسية .

٥٢ - ويندر وجود الاخصائيين الاجتماعيين المدربين بوجه خاص في البلدان الآخذة في التخلي عن الادارة المخططة مركزيا . وفي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، ورغم أن العاملين في وكالات الخدمة الاجتماعية هم جميعهم تقريبا من الحاصلين على مستوى تعليمي متوسط أو عال ، فإن هناك حاجة واسعة النطاق الى توفير المزيد من التدريب . ويجري إعداد الخطط لمعالجة هذه الحالة ، عن طريق المساعدات الخارجية أحيانا ، ولكن حالة من النقص الشديد لا تزال مستمرة .

٥٣ - بيد أن ما بدأ مؤخرا في كثير من البلدان النامية من تأكيد على التدابير الواقعية ، وتوفير الرعاية والتأهيل خارج المؤسسات ، واتساع نطاق المشاكل المرتبطة بالاجهاد النفسي ، وانخفاض قدرة الاسر على توفير الرعاية إما لصغر حجمها أو بسبب الطلاق ، هو كله عوامل تجعل من الضروري اجراء المزيد من التوسع والتكيف

على نطاق كبير في ميدان أنشطة التدريب . ومع ذلك ، فإنه يجري الاضطلاع بعدة نهج ابتكارية ينطوي الكثير منها على التعاون الوثيق بين الوكالات الحكومية بجميع مستوياتها ، وأقسام الخدمة الاجتماعية والتخصصات الأخرى بالجامعات ، والمنظمات غير الحكومية المتخصصة . ففي كندا ، على سبيل المثال ، قامت كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة كالغاري بتصميم ووضع برنامج تدريبي للاسعافات الطارئة لمنع الانتحار للقائمين على تقديم الرعاية الاجتماعية من جميع التخصصات والفئات المهنية . فقد اكتشف أن الانتحار هو إحدى المشاكل الآخذة في الازدياد بين الشباب . وفي عام ١٩٨١ ، أنشأت حكومة مقاطعة ألبرتا لجنة استشارية للمواطنين أناطت بها مسؤولية وضع وتنفيذ نهج شامل لمنع الانتحار ، بما في ذلك وضع الضوابط المتعلقة بالميزانية بالنسبة للبرنامج الذي تشرف عليه الحكومة . وكان الهدف هو إقامة شبكة من الخدمات المنسقة على المستوى المحلي وتلقي الدعم من برنامج الجامعة التدريبي لمنع الانتحار . وبعد ذلك ، اعتمد البرنامج التدريبي في جميع أنحاء كندا ، كما اعتمدته ولاية كاليفورنيا والسلطات المحلية في عدد من البلدان الأخرى . وقد انخفضت معدلات الانتحار انخفاضا شديدا في ألبرتا بعد أربع سنوات من اعتماد البرنامج على نطاق المقاطعة ، وربما يعزى ذلك الى وجود عدد متزايد من القائمين على توفير الرعاية المدربين . وأنشأت الجامعة مركزا عالميا لتبادل المعلومات في مجال الإعلام والتعليم .

خامسا - اتجاهات التنفيذ على المستوى الدولي

ألف - العمل على الصعيد العالمي

٥٤ - تفيد كيانات منظومة الأمم المتحدة التي بعثت بردود[٣] أنها تعمل ، بالتعاون الوثيق في معظم الأحيان مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى ، من أجل مساعدة الحكومات على حل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية الكلية التي تتناولها المبادئ التوجيهية وهي : الفقر ، والبطالة ، وعدم كفاية فرص الحصول على التعليم ، والصحة ، والضمان الاجتماعي ، والاسكان ، والمياه المأمونة والمرافق الصحية . وهي في غضون ذلك تبذل جهودا خاصة للمساعدة على حل المشاكل الحادة بوجه خاص للعناصر الرئيسية لفئات السكان المحرومة اقتصاديا مثل العمال الريفيين الذين لا يملكون أرضا ، وعمال المزارع ، وصغار المزارعين ، والعاطلين في المناطق الحضرية . كما أولت هذه الكيانات الاهتمام الخاص بصورة متزايدة لمشاكل المرأة ، والشباب ، والمسنين ، الذين يشكلون نسبا كبيرة بين فئات السكان الفرعية المحددة على أساس ضعف مركزها اقتصاديا ، من حيث المواقع التي توجد بها .

٥٥ - وهناك عدد أقل من المؤسسات الأكثر تخصصا التابعة للأمم المتحدة التي تسعى ، بالتعاون مع المؤسسات الحكومية الدولية الأخرى ومع الكثير من المنظمات غير الحكومية الدولية ، إلى دعم الجهود الوطنية - من خلال الأنشطة الفردية والأسرية والمجتمعية - لمساعدة العدد الكبير من الفئات التي تتناول المبادئ التوجيهية بوجه خاص الظروف الشاقة التي تعيش فيها هذه الفئات . وهذا العمل الدولي ، الذي يشكل أحيانا مجالا خاصا للتركيز في إطار الأنشطة العامة ، ويتكون أحيانا من برامج مميزة وتجريبية في أغلب الأحوال ، هو العمل الذي يجري استعراضه بإيجاز شديد في هذا الفصل . وتستند جميع المعلومات المتعلقة بجميع الكيانات الواردة في هذا الفرع ، باستثناء أربعة منها ، إلى المواد المقدمة استجابة لطلب من الأمين العام . وبالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات ، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، فإن الموجز يستند إلى التقارير المنشورة حديثا . أما المعلومات المتعلقة بالبرامج على المستوى الكلي والبرامج القطاعية والبرامج الموجهة نحو الفئات الرئيسية فقد سبق توفيرها للجمعية العامة في عدد من التقارير الحالية للأمانة العامة[١٠] والوكالات المتخصصة .

٥٦ - وفي مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية التابع لمكتب الأمم المتحدة في فيينا ، والذي يعدّ بمثابة مركز تنسيق لمتابعة تنفيذ المبادئ التوجيهية ، فقد تركزت الأنشطة في مجالين رئيسيين هما : السياسة الاجتماعية الكلية ومسائل الرعاية الاجتماعية الأكثر تركيزا على المستوى الجزئي . وهناك بحوث مفاهيمية أو بحوث تتعلق بالسياسة لكل من هذين المجالين ولهما أيضا بُعد تنفيذي .

٥٧ - ويتناول المجال الأول من مجالات الأنشطة الاهتمامات العامة المتعلقة بالسياسة الاجتماعية المحددة في جدول الأعمال الاجتماعي العالمي الذي اعتمد كجزء من المبادئ التوجيهية (E/CONF.80/10 ، الفقرة ٦٥) . وتمثلت إحدى المهام الرئيسية في إعداد مشروع مذكرة استشارية بشأن السياسة الاجتماعية والتنمية بناء على طلب من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبتمويل منه . وتتناول المذكرة وضع المفاهيم والمبادئ التوجيهية للأنشطة التنفيذية المضطلع بها لدعم الأهداف الاجتماعية من منظور متعدد القطاعات ومتعدد الاختصاصات . وهي تتضمن اقتراحات مستخلصة من التجربة التنفيذية . ومع أن المقصود بها في المقام الأول هو أن يستعين بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، لا سيما الموظفون الميدانيون ، فسيجري توفير نسخة معدلة للتوزيع الأوسع نطاقا .

٥٨ - وفي إطار مجموعة أخرى من الأنشطة ذات الصلة ، اشترك مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية في أعمال المشروع المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي بشأن التقسيم الاجتماعي للتكيف في افريقيا . وتحول مجال التركيز من الاهتمام الأولي بالتدابير الرامية إلى تخفيف التكاليف الاجتماعية للتكيف إلى التكهن بعواقبه الاجتماعية الضارة بغية تصميم برامج للتكيف تستجيب للعوامل الاجتماعية . وهناك هدف آخر يتمثل في إدماج التدابير والأهداف الاجتماعية في تخطيط ورسم سياسات عملية التنمية الرئيسية .

٥٩ - ومع تسارع خطى الإصلاح الاقتصادي ، في افريقيا وفي المناطق الأخرى على السواء ، نحو الحد من المشاركة الحكومية المباشرة في الاقتصاد ، والتحرر من القيود ، وزيادة المنافسة ، وتحقيق درجة أكبر من التوجه السوقي ، فإن البُعد الاجتماعي لهذه الإصلاحات يولى اهتماما أشد . وأتاح إنشاء وظيفة جديدة ، هي وظيفة المستشار الاقليمي للسياسات الاجتماعية والتنمية - والتي تمولها إدارة التعاون التقني لأغراض التنمية التابعة للأمم المتحدة ، والملحقة بمركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية التابع لمكتب الأمم المتحدة في فيينا - أتاح إمكانية تقديم الخدمات الاستشارية في هذا الميدان إلى حكومات البلدان النامية . وفي خلال الثمانية عشر شهرا الأولى من إنشاء هذه الوظيفة ، قام المستشار بزيارة نحو ١٢ بلدا . وتم وضع عدد من المشاريع الرئيسية منها ، على سبيل المثال ، توفير الخدمات الاستشارية الرفيعة المستوى في بوليفيا ، والتدريب في مجال التحليل الاجتماعي ووضع السياسات الاجتماعية في جمهورية تنزانيا المتحدة . وفيما يتعلق بالبلدان التي تتوجه نحو الاقتصاد السوقي المنحى ، في آسيا وفي شرقي ووسط أوروبا على السواء ، يجري الاضطلاع بعدد من الأنشطة التي هي الآن في مرحلة التنفيذ أو التخطيط .

٦٠ - وتم أيضا تنظيم بعض الخدمات الاستشارية لأغراض خاصة من أجل تعزيز القدرات الوطنية ، في القطاعين الحكومي وغير الحكومي على السواء ، على تخطيط وتنفيذ البرامج الاجتماعية متعددة القطاعات . وانصبّت الخدمات الاستشارية على إنشاء نظم المعلومات وإعداد المؤشرات الاجتماعية المناسبة ، فضلا عن إنشاء الأجهزة الوطنية التي تعنى ، على سبيل المثال ، بمعالجة الآثار الاجتماعية لمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ، مع الاستعانة بالخبرة المكتسبة في الأنشطة المضطلع بها فيما يتعلق بفئات سكانية معينة .

٦١ - وقامت حكومة فنلندا بتمويل واستضافة اجتماع فريق الخبراء بشأن الاثر الاجتماعي للبيئة الاقتصادية الحرجة على البلدان النامية واستراتيجيات التعاون في مجال التنمية الاجتماعية الذي نظمه مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية (يرفنبا ، ١٧ - ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠) . وضم الاجتماع مسؤولين من البلدان المانحة والمستفيدة ومن مكاتب وادارات التخطيط الوطنية من القائمين على الشؤون الاجتماعية . وتتضمن استنتاجات وتوصيات الاجتماع ، التي أيدها فيما بعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٣/١٩٩١ المؤرخ في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١ ، اقتراحات محددة لتحسين التعاون في المجال الاجتماعي ، استنادا إلى المفاهيم المناظرة المتعلقة بالاشتراك والمشاركة بين الدول فيما بينها ، وبين الدول ومواطنيها .

٦٢ - وكمتابعة لهذا الاجتماع ، يجري العمل الآن في إعداد مبادئ توجيهية مبسطة لتقييم العائدات الاقتصادية على البرامج والمشاريع الاجتماعية ، لا سيما في مجال الرعاية الاجتماعية . وستكون هذه المبادئ التوجيهية بمثابة أداة مفيدة لتعزيز مركز القائمين على تناول المسائل الاجتماعية في عملية الميزنة والتخطيط ، وكذلك لترتيب الأولويات داخل المجال الاجتماعي .

٦٣ - ويجري إعداد دراسة بشأن الابتكارات التنظيمية والتكنولوجية في مجال خدمات الرعاية الاجتماعية الفردية والأسرية والمجتمعية ، وستُتبع هذه الدراسة ، في عام ١٩٩٣ ، بكتيب للممارسين العاملين في ميدان رسم السياسات . وتبذل الجهود لإنشاء قاعدة بيانات ، وشبكة عالمية لمؤسسات البحوث ومراكز التنسيق الوطنية ، ومن أجل تحقيق التعاون على نطاق المنظومة بشكل أكثر فعالية . وتستخدم "الرسالة الإخبارية للتنمية الاجتماعية" لتعزيز إنشاء الشبكة العالمية .

٦٤ - وقد أولى قطاع التعاونيات اهتماما متزايدا ، تحقق بصورة رئيسية من خلال لجنة تشجيع مساعدة التعاونيات ، كما وجه اهتمام الى تعزيز الأشكال الاخرى من تكوين الجمعيات الطوعي . ويجري إعداد دراسة عالمية لاسهامات قطاع التعاونيات في حل المشاكل الوطنية والعالمية ، ودراسة تقنية لقيام التعاونيات بتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية لاعضائها ولغيرهم في المجتمعات المحلية الصغيرة ، وكتيب بشأن تقوية قطاع التعاونيات بوصف ذلك وسيلة لتحقيق أهداف السياسات الانمائية للرعاية الاجتماعية ، وتقرير آخر للأمين العام يقدم الى الجمعية العامة بشأن الخبرة الوطنية في تعزيز حركة التعاونيات .

٦٥ - وقد لقيت النهج الموجهة نحو الاسرة - ونحو المجتمع المصغير - أيضا اهتماما خاصا في البرامج الرامية الى التقليل من إساءة استعمال الكحول والتبغ . ومما له أهمية كبيرة لتعزيز التنفيذ الوطني للمبادئ التوجيهية ودعمها على نحو شامل الاستعدادات التي يتم الاضطلاع بها في إطار مركز السنة الدولية للاسرة[١٥] . ويجري استكمال منشور تقني عن الاسرة ونظم دعم القرابة وعن الاسر بوصفها جهات تتلقى خدمات الرعاية الاجتماعية وتوفرها على حد سواء . وقد شرعت أمانة السنة الدولية للاسرة ، بالاشتراك مع الحركة الدولية لتقديم المساعدة التقنية المباشرة للعالم الرابع ، في دراسة بشأن "الاسر التي تعيش في ظروف فقر مدقع" . ويجري التخطيط لمزيد من المشاريع المتعلقة بالمبادئ التوجيهية بصورة مباشرة وذلك في إطار العملية التحضيرية للسنة .

٦٦ - وينظر الى هذه الانشطة بوصفها أنشطة داعمة للانشطة الاوسع المتعلقة بالمرأة والشباب والعاجزين والمسنين ومنع الجريمة والعدالة الجنائية . وهذه الانشطة تكمل على المستوى الصغير العمل على كفالة تكامل مسائل السياسة الاجتماعية تكاملا تاما مع المسائل الاقتصادية على مستوى السياسة الكلية ، على نحو ما يجري في صياغة الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع .

٦٧ - واستجابة لطلب الجمعية العامة الوارد في قرارها ٤٤/٦٥ بأن يقوم الامين العام بتضمين مشروع الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٧ توصيات المبادئ التوجيهية بصورة ملائمة ، قدمت اقتراحات لاتخاذ مزيد من الاجراءات في إطار الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣ . وسيتم توسيع الدراسات البحثية والاجتماعات التقنية ، وكذلك تقديم المساعدة التنفيذية . وسيتم بذل جهود كبيرة لتوفير المعرفة المتحصلة من تحليل الخبرة الوطنية ، بواسطة إعداد كتيبات ، والاضطلاع بخدمات استشارية ، وتدريب الافرقة ، والمشاريع الميدانية . وسوف يتم خلال الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٣ ، وبدعم من إدارة التعاون التقني لاغراض التنمية ، تنظيم حلقة دراسية أقاليمية بشأن تنظيم خدمات التنمية والرعاية الاجتماعية وإدارتهما من أجل تحقيق تنمية قابلة للإستمرار .

٦٨ - وفي حين أن مركز الامم المتحدة لحقوق الانسان لا يشترك بصورة مباشرة في أنشطة المستوى الجزئي التي أوصى بها في المبادئ التوجيهية ، إلا أنه يعمل على تحسين حقوق الانسان وترميزها وإعمالها بصورة فعالة بغية تلبية ظروف قطاعات المجتمع المحرومة بصورة خاصة ، ليوفر بذلك المبادئ الاساسية الرامية إلى اتخاذ اجراءات لحماية ودعم أولئك المستغلين استغلالا شديدا أو الذين يقع عليهم التمييز .

٦٩ - أما برنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات فيوجه اهتماما متزايدا الى النهج المجتمعية لتخفيض الطلب والرعاية وإعادة التأهيل للأشخاص الذين يعانون من إساءة استعمال المخدرات ، وكذلك إلى إحلال فرص بديلة لتوليد الدخل والعمالة محل انتاج المخدرات .

٧٠ - وقد زادت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) اهتمامها بحالة الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة بصورة خاصة : كالأطفال المتأثرين بالحروب والكوارث ؛ والأطفال العاملين ؛ والأطفال المعوقين ؛ وأطفال الشوارع ؛ والأطفال الذين تساء معاملتهم أو المهملين لاسيما نتيجة للعنف داخل الأسر ومن جراء إساءة استعمال المواد المخدرة ؛ والأطفال الذين يعيشون في مؤسسات تكون الرعاية فيها غير كافية ولا ملائمة . وتعتبر البرامج المتكاملة القائمة على أساس المنطقة في المستوطنات الحضرية والريفية على السواء ضرورية لمعالجة مشاكل المحرومين بصورة خاصة . وتؤكد اليونيسيف على نحو متزايد النهج المجتمعية المبتكرة : فإعطاء القوة للمجتمع الصغير والحصول على مشاركته الكاملة يعتبران أهم وسيلتين من وسائل الرعاية الصحية الأولية الناجحة . أما المجالات الافرادية للتدخل الذي يدعمه اليونيسيف - كتحصين الأطفال الشامل ، والبرامج المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب ، ومنع اساءة استعمال المؤشرات العقلية - فالمقصود لها أن تلتقي على المستوى المجتمعي ، فتعزز نظام الرعاية الصحية الأولية وتزيد من قدرة المجتمعات الصغيرة والأسر على رعاية أطفالها على نحو أفضل . وقد وجه اهتمام خاص لمسألة حماية الأطفال وغيرهم من الأشخاص المعرضين للخطر في أوروبا الوسطى والشرقية خلال الانتقال إلى الاقتصاد السوقي ، عندما يتم التخلي عن الأشكال السابقة للأمن والحماية قبل وضع أشكال جديدة موضع التنفيذ[١٦] . وكان من بعض المنجزات التاريخية بالنسبة للأطفال التصديق على اتفاقية حقوق الطفل ، وعقد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل الذي تمخض عن الإعلان العالمي الطموح لبقاء الطفل وحمايته ونمائه وعن خطة العمل لتنفيذه في التسعينات . وهذه المنجزات هي بمثابة وعود تقدم للأطفال في جميع أنحاء العالم وتنسجم تماما مع المبادئ التوجيهية ، وتشكل تكملة رئيسية للأنشطة التي يتم الاضطلاع بها لتحقيق أهداف المبادئ التوجيهية وغاياتها .

٧١ - وقد أسهم برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، في تقريره عن التنمية البشرية[١٧] ، إسهاما كبيرا للغاية في رصد الظروف العالمية التي تتناولها المبادئ التوجيهية ، وفي تحليل العوامل الهامة وكذلك تحديد النهج الفعالة للتحسين . كما اشترك بصورة فعالة في تلبية الحاجات العاجلة للرعاية الاجتماعية . ففي بيرو مثلا ، أدى البرنامج دورا رئيسيا منذ عام ١٩٨٩ في تنفيذ برنامج اجتماعي للطوارئ موجه الى

أشد الناس فقرا في المناطق الحضرية والريفية الهامشية ، بتعاون وثيق مع منظمات خاصة ، منها مشاريع خاصة ، ومنظمات تمثل الفقراء أنفسهم .

٧٣ - ويدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان برامج صحة الأم والطفل في إطار نهج متكامل ينطوي على الاهتمام بالتغذية والتعليم والأمومة السليمة والصحة في المرحلة القريبة من الولادة وتنظيم الأسرة . ويولى تفضيل لدعم الرعاية الأولية بما في ذلك مرافق خدمة الإحالة الأولى . وسيؤكد الدعم في المستقبل على الحاجات الخاصة للشابات والنساء اللاتي يعشن في أفقر المناطق ، لاسيما في المناطق الريفية . والسكان الريفيون هم من الأهداف ذات الأولوية بالنسبة للأنشطة التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة للسكان . ويوجه اهتمام خاص لصحة المراهقين وللمشاركة المجتمعية . ويقدّم الدعم لزيادة اشتراك المنظمات غير الحكومية في تخطيط برامج صحة الأم والطفل/تنظيم الأسرة ، والى تعزيز المؤسسات الريفية على مستوى القاعدة الشعبية بما فيها التعاونيات . وقد شارك صندوق الأمم المتحدة للسكان في مناقشات على نطاق المنظومة مع صندوق النقد الدولي بشأن الآثار التي تنطوي عليها سياسات الصندوق فيما يتعلق بفعالية برامج تنظيم الأسرة ، واتخذ عددا من الخطوات لتعزيز قدرته على الاستجابة الى الحالات الحرجة التي تحدث بنتيجة التكيف الهيكلي .

٧٣ - ويوفر مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين خدمات رعاية اجتماعية موجهة نحو الجماعات ، على المستوى الجزئي ، ومعتمدة على المجتمعات الصغيرة . ويوجه المكتب اهتماما خاصا للفئات التي قد لا تلبى حاجاتها على نحو كاف عن طريق المساعدة التي تقدّم الى عموم السكان . ويجري وضع نُهج للمشاركة .

٧٤ - واضطلعت جامعة الأمم المتحدة بدراسة عن التغيير في البلدان النامية في نظم الدعم المشتركة بين الأجيال لأن هذه تؤثر على المسنين . ويقوم المعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية التابع للجامعة والواقع في هلسنكي ، بفنلندا ، بوضع مبادئ توجيهية للتوصل الى نظم أكثر شمولا لضمان الاجتماعي في البلدان النامية على أساس الخبرة المتحصلة في ولايات مختلفة في الهند .

٧٥ - ورغم أن مختلف عناصر منظومة الأمم المتحدة المشتغلة في جمع المعلومات وفي الأبحاث الموجهة نحو السياسات كمعهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة ومعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية تعالج المجالات ذات الأهمية فيما يتعلق بالمبادئ التوجيهية على المستوى الكلي والمستوى المتوسط ، فإنها توجه اهتماما أقل بكثير لمجالات السياسة الشديدة التحديد على المستوى الجزئي التي تؤكد المبادئ التوجيهية عليها .

٧٦ - وقد أعد معهد الأمم المتحدة الاقليمي لبحوث الجريمة والقضاء نموذجا للتدخل الوطني لمعالجة مشكلة أطفال الشوارع المتعاظمة ؛ فدرس الجرائم الصغيرة واستراتيجيات إنفاذ القوانين داخل الاحياء الحضرية ؛ كما درس بدائل السجن المتركزة على المجتمع الصغير ، وفرض الجزاءات الذي لا ينطوي على حجز ، ومكافحة الجريمة .

٧٧ - أما أعمال منظمة العمل الدولية فتتناول بالفعل الى حد كبير المهمة التي تعالجها المبادئ التوجيهية . وينص قانون العمل الدولي وكذلك مختلف اتفاقيات وتوصيات منظمة العمل الدولية على قواعد محددة لتنفيذ المبادئ التوجيهية ، كما أن الاليات الثلاثية للصياغة وكذلك للرصد والإنفاذ تؤيد تنفيذ هذه المبادئ .

٧٨ - أما النهج الواسعة إزاء إيجاد العمالة ، وظروف العمل المرضية ، والحد الادنى المضمون من الدخل ، والضمان الاجتماعي فيجري توسيعها وتعديلها بصورة خاصة لمعالجة المشاكل الخاصة للفئات المحرومة الرئيسية . وفيما يتعلق بإساءة استعمال المخدرات والكحول ، تؤكد منظمة العمل الدولية على النُهج الخاصة بمستوى المشاريع ومستوى النقابات والنهج القائمة على المجتمعات الصغيرة ، كما يُعترف بصورة كاملة بأهمية التدابير المتوجهة نحو الأسرة .

٧٩ - وتشكل برامج منظمة العمل الدولية التي تدعم المنظمات غير الحكومية والمنظمات الطوعية ، ولا سيما النقابات والتعاونيات والاتحادات المماثلة للمنتجين والمستهلكين ، إسهاما رئيسيا في تنفيذ المبادئ التوجيهية . وبالاهتمام العالمي بالتوجه نحو القطاع الخاص في توفير الرعاية الاجتماعية ، يتميز الهيكل الثلاثي لمنظمة العمل الدولية بأهمية خاصة ، إذ يؤدي فيه أرباب العمل ومنظماتهم دورا هاما في أنشطة وضع المعايير وبرامج العمليات . ونتيجة لهذا التعاون أصبح من المعترف به الآن أن المسؤولية الاجتماعية للادارة تمتد الى المساعدة في حل المشاكل الخاصة للمستويات الدنيا من السكان المحرومين .

٨٠ - وقد أفادت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بأن سياسات الرعاية الاجتماعية مازالت موضع الاهتمام الرئيسي لبرنامج العمل الذي أقره المؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية المعقود في تموز/يوليه ١٩٧٩ ، الذي اهتم اهتماما خاصا بالمشاركة الشعبية ، وتعزيز خطط التعاونيات وخطط المساعدة الذاتية ، واللامركزية ، وتعزيز الحكومة المحلية . وكان لشعبة الموارد البشرية والمؤسسات والإصلاح الزراعي التابع لمنظمة الأغذية والزراعة أثر حفاز بصورة خاصة على السياسات الحكومية بأن استرعت الانتباه الى القطاعات المحرومة من السكان من خلال الدراسات

الاستقصائية ، ودراسات الحالة ، وحلقات العمل التدريبية ، والمؤتمرات . ولدى معالجة احتياجات السكان الريفيين ، ركّزت منظمة الأغذية والزراعة على المزارعات ، والشباب الريفيين ، والذين لا يملكون أرضا ، وأصحاب الأراضي الصغيرة ، والمزارعين المفتقرين الى الموارد .

٨١ - وتقوم منظمة الصحة العالمية ، بوصفها من مؤسسات القطاع الاجتماعي الرئيسية في منظومة الامم المتحدة ، بتوفير الدعم للأنشطة الإنمائية الوطنية الشاملة داخل مجالات السياسات القطاعية والموجهة نحو فئات معينة . وتعطى الأولوية للأنشطة المتعلقة بالمرأة والشباب والتنمية الحضرية والمشاكل الصحية للأحياء الحضرية الفقيرة . وسوف يستكمل خلال عام ١٩٩١ استعراض عالمي لنتائج التقييم الثاني لتنفيذ استراتيجيات الصحة للجميع . وتولي منظمة الصحة العالمية أهمية رئيسية للنهج المجتمعية إزاء الرعاية الصحية ، التي تعتبر على السواء هدفا ديمقراطيا في حد ذاتها ووسيلة تنطوي على الفائدة في مجال تحقيق تحسن في الصحة . وقد عزز إعلان ألما - آتا الاعتراف الرسمي على نطاق عالمي بالمشاركة المجتمعية بوصفها عنصرا أساسيا في الرعاية الصحية الأولية(١٨) . ومنذ عهد أقرب ، صدق إعلان مؤتمر هراري المعني بتعزيز النظم الصحية المحلية القائمة على الرعاية الصحية الأولية ، على هذه التوجيهات الاستراتيجية للرعاية الصحية الأولية بالتركيز على تعزيز النظم الصحية على المستوى المحلي . ومرة أمرى ، تم التأكيد على المشاركة المجتمعية بوصفها بعدا هاما من أبعاد النظم الصحية المحلية(١٩) .

٨٢ - وقد أسدى صندوق النقد الدولي النصح الى البلدان الاعضاء بشأن طرق تعزيز تخفيض الفقر من خلال سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الهيكلية المناسبة ، وبشأن التدابير الكفيلة بحماية الفقراء والضعفاء من الاثر السيء في الأجل القصير للتكيف الذي لابد منه .

٨٣ - وواصلت منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) عملها بشأن المفاهيم البديلة للفقر والوجود على هامش الحياة ، وبشأن المشاركة الشعبية ، وجوانب التنمية النابعة من الداخل ذات الصلة المباشرة بتوسيع خدمات الرعاية الاجتماعية الانمائية(٢٠) .

باء - العمل على الصعيد الاقليمي

٨٤ - في غربي آسيا تعطلت الموارد التنظيمية تعطلا شديدا بسبب ضرورة الاستجابة للحالة السياسية هناك . وفي افريقيا ، تعين تخصيص الموارد التنظيمية النادرة

جميعها تقريبا لمعالجة كارثة الحالة الاقتصادية والبيئية . وفي أمريكا اللاتينية وآسيا والمحيط الهادئ وأوروبا كانت الظروف مؤاتية للقيام بقدر من النشاط يفوق كثيرا ما كان استجابة للمبادئ التوجيهية وما كان في أحيان أكثر تكميلا لها . وفي أوروبا كانت أنشطة لجنة الاتحادات الأوروبية ومجلس أوروبا وكذلك أنشطة الشبكة المكونة من وزراء الرعاية الاجتماعية الأوروبيين في المقدمة بينما قامت منظمات الأمم المتحدة في الغالب بدور الدعم والتعاون .

٨٥ - واضطلعت اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بأنشطة شاملة في مجالات السياسة العامة على المستويين الكلي والمتوسط ، كما اضطلعت ببحوث تتعلق بالإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية . وتعتبر أنشطة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أنشطة داعمة بدرجة كبيرة لتنفيذ المبادئ التوجيهية . فهي تستهدف تعزيز العنصر الاجتماعي في سياسات وبرامج التنمية ، بما فيها تلك المتصلة بتخطيط وتوصيل الخدمات الاجتماعية ؛ والمشاركة بين الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية ؛ وبرامج منع إساءة استعمال المخدرات وإعادة التأهيل ، بما في ذلك النهج المتكاملة التي تستند إلى المجتمع المحلي والتي ترمي الى تخفيض الطلب عليها . ويتمثل نشاط الأمانة العامة الذي يوفر الدعم الأكبر في وضع استراتيجية اقليمية للتنمية الاجتماعية حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده . وسوف تقدم هذه الاستراتيجية إلى المؤتمر الوزاري الرابع لآسيا والمحيط الهادئ المعني بالرعاية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية الذي سوف يعقد في مانيلا بالفلبين في الفترة من ٧ إلى ١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ .

٨٦ - وفي إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا أيّد اجتماع شان لوزراء وكبار موظفي الرعاية الاجتماعية عقد في كوالالمبور في آذار/مارس ١٩٩٠ اعتراف الدول الأعضاء اعترافا تاما بتوصيات المبادئ التوجيهية بشأن تطوير السياسات العامة .

٨٧ - ويقوم معهد السكان الاصليين للبلدان الأمريكية بدعم وتنسيق جهود المعاهد الوطنية التي تشكل جزءا من نظام البلدان الأمريكية للسكان الأصليين . ويدير كثير من هذه المعاهد مثل المعهد الوطني للسكان الأصليين في المكسيك مراكز تنسيق عديدة في المناطق التي توجد فيها المجتمعات المحلية للسكان الاصليين . ويشدد المعهد على الحيوية المستمرة للصيغة المجتمعية لتنظيم السكان من الهنود الأمريكيين التي لا تزال تستخدم بالكامل من جانب جميع هؤلاء السكان تقريبا والتي يعتقد المعهد أنها تشكل طاقة رئيسية لتحسين فعالية توفير خدمات الرعاية الاجتماعية .

الحواشي

(١) اعتمدت المبادئ التوجيهية لسياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية الإنمائية في المستقبل القريب في التشاور الاقاليمي بشأن سياسات وبرامج التنمية الاجتماعية المعقود في فيينا في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ . وقد اعتمدت الجمعية العامة في قرارها ١٢٥/٤٢ المؤرخ في ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ تلك المبادئ ، وأعيد تأكيد صحتها في القرار ٦٥/٤٤ المؤرخ في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ . وقد نشر نص هذه المبادئ التوجيهية باللغات الاسبانية والانكليزية والفرنسية في شكل كتيب (DPI/938) (نيويورك ، ١٩٨٨) . ووردت تلك المبادئ أيضا في أحد أعداد الرسالة الإخبارية للتنمية الاجتماعية (العدد ٢٥ ، المجلد ١٩٨٧-١) . وقد أعدت إدارة شؤون الإعلام طبعة ألمانية . وتتضمن الوثيقة E/CONF.80/10 صيغا باللغات الرسمية جميعها .

(٢) اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اسبانيا ، استراليا ، إكوادور ، هندوراس ، اندونيسيا ، البحرين ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، بوليفيا ، تركيا ، تشيكوسلوفاكيا ، الجمهورية العربية السورية ، جنوب افريقيا ، الدانمرك ، سنغافورة ، السويد ، عمان ، غواتيمالا ، فنلندا ، قبرص ، الكرسي الرسولي ، كندا ، كوبا ، كولومبيا ، مالطة ، ماليزيا ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، هنغاريا ، هولندا .

(٣) مركز الامم المتحدة لحقوق الإنسان ؛ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ؛ اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ؛ مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ؛ برنامج الامم المتحدة الإنمائي ؛ صندوق الامم المتحدة للسكان ؛ معهد الامم المتحدة الدولي للتدريب والبحث من أجل النهوض بالمرأة ؛ جامعة الامم المتحدة ؛ معهد الامم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية ؛ معهد الامم المتحدة الاقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة ؛ منظمة العمل الدولية ؛ منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ؛ منظمة الصحة العالمية ، صندوق النقد الدولي .

(٤) معهد بلدان أمريكا اللاتينية للسكان الاصليين ، المكسيك ؛ مركز أمريكا اللاتينية لادارة التنمية .

(٥) الاتحاد الدولي للاخصائيين الاجتماعيين ؛ الرابطة الدولية للضمان الاجتماعي ؛ كلية أمريكا اللاتينية للعلوم الاجتماعية .

الحواشي (تابع)

(٦) الخدمات الاجتماعية في ساسكتشوان ؛ رجينا ، ساسكتشوان ، كندا ؛ ادارة الرعاية الاجتماعية ، مقاطعة كاتالونيا ، اسبانيا .

(٧) كلية المكسيك .

(٨) المجلس الكندي للتنمية الاجتماعية ؛ المجلس الوطني للرعاية الاجتماعية في تايلند .

(٩) كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة كالغاري ، كندا ؛ مركز بحوث السياسة الاجتماعية ، جامعة ماسي ، بالمرستون ، نيوزيلندا ؛ قسم الخدمة الاجتماعية ، جامعة ديربان - وستفيل ، جنوب افريقيا ؛ كلية اندور للخدمة الاجتماعية ، الهند ؛ مركز العمل الاجتماعي ، جامعة نوتينغهام ، المملكة المتحدة ؛ دراسات السياسة الاجتماعية والخدمة الاجتماعية ؛ جامعة ليفربول ، المملكة المتحدة ، دائرة الجمهورية ، معهد الخدمة الاجتماعية ، زغرب ، يوغوسلافيا .

(١٠) يرد في تقارير كثيرة أخرى مقدمة الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي والجمعية العامة ، وكذلك تقارير الوكالات المتخصصة الى مجالس ادارتها ، موجز للاتجاهات الحالية في الظروف المجتمعية ووضع وتنفيذ سياسات تستجيب لهذه الاتجاهات على المستوى الكلي ومعظم السياسات على المستوى القطاعي والموجهة الى الجماعات . ونتيجة لذلك ، فإنه لا يعاد بحثها في هذا التقرير المرحلي . (تقرير مؤقت عن الحالة الاجتماعية في العالم (A/46/56-E/1991/6 و Corr.1) ؛ تقرير التنمية البشرية ، ١٩٩١ (نيويورك واكسفورد ، مطبعة جامعة اكسفورد لحساب برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، ١٩٩١) ؛ حالة أطفال العالم ، ١٩٩١ (اكسفورد ونيويورك ، ومطبعة جامعة اكسفورد لحساب اليونيسيف ، ١٩٩١) ؛ تقرير التنمية العالمية ، ١٩٩٠ (واشنطن العاصمة ، البنك الدولي ، ١٩٩٠) ؛ دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٩١ . الاتجاهات والسياسات الحالية في الاقتصاد العالمي (نيويورك ، الامم المتحدة ،١٩٩١) (E/1991/75) (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع A.91.II.C.1) ؛ تقرير ١٩٩٠ عن أقل البلدان نموا (نيويورك ، الامم المتحدة ، ١٩٩١) (TD/B/1289) (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع A.91.II.D.3)) .

الحواشي (تابع)

(١١) التطورات في الضمان الاجتماعي وأنشطة الرابطة الدولية للضمان الاجتماعي في الفترة ١٩٨٧ - ١٩٨٩ : تقرير الامين العام للرابطة الدولية للضمان الاجتماعي المقدم الى جمعيتها العامة الثالثة والعشرين في (فيينا ، ٥ - ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩) (جنيف ، الامانة العامة للرابطة الدولية للضمان الاجتماعية ، ١٩٩٠) .

(١٢) أشارت حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في ردها على الامين العام الى أنه رغم كون مصطلح "sotsial'noje obespechenije" باللغة الروسية يقابل بدقة مصطلح الضمان الاجتماعي الذي يشمل جميع أشكال المساعدة المتوخاة في اطار اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٢ لعام ١٩٥٢ (معايير الحد الادنى للضمان الاجتماعي) ، لا يوجد حتى الآن مصطلح روسي ثابت ومناسب للمصطلح الاعم "social welfare" . والمصطلح الروسي الاقرب الى هذا المفهوم الاوسع والذي يشمل مجموعة أنشطة أوسع من تلك التي يشملها الضمان الاجتماعي لم يستخدم إلا مؤخرا وهو : "sotsial'naja zashchita" .

(١٣) موم ووبلي واندرياس كونيغ ؛ من اعادة التأهيل المستندة الى المجتمع المحلي الى برامج الادماج في المجتمع المحلي : تجارب وتأملات في مفهوم جديد لتقديم الخدمات الى المعوقين (جنيف ، مكتب العمل الدولي ، ١٩٨٩) .

(١٤) مثل مركز العمل الاجتماعي في جامعة نوتينغهام ، المملكة المتحدة . انظر أيضا : Mullender, A. and Ward, D., Self-Directed Groupwork : Users Taking Action for empowerment (London, Whiting and Birch, 1991) .

(١٥) السنة الدولية للاسرة : تقرير الامين العام (A/43/570) ؛ التحضير للسنة الدولية للاسرة والاحتفال بها : تقرير الامين العام (A/44/407) ؛ السنة الدولية للاسرة : مذكرة من الامين العام (A/35/365) ؛ التحضير للسنة الدولية للاسرة والاحتفال بها : تقرير الامين العام (E/CN.5.1991/2) .

(١٦) منظمة الامم المتحدة للطفولة ، نظرة عامة على الاجراءات المتعلقة بالاطفال في عام ١٩٩٠ : تقرير المدير التنفيذي ((E/ICEF/1991/2 (Part II)) .

الحواشي (تابع)

(١٧) تقرير التنمية البشرية ، ١٩٩١ (نيويورك واكسفورد ، مطبعة جامعة اكسفورد لحساب برنامج الامم المتحدة الإنمائي ، ١٩٩١) .

(١٨) ألما-أتا ، ١٩٧٨ ، الصحة الاولية ، تقرير المؤتمر الدولي المعني بالرعاية الصحية الاولية ، ألما-أتا اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، ٦-١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (جنيف ، منظمة الصحة العالمية ، ١٩٧٨) (سلسلة "الصحة للجميع" ، رقم ١) .

(١٩) اعلان مؤتمر هراري المعني بتعزيز نظم الصحة على صعيد المقاطعة على أساس الرعاية الصحية الاولية (جنيف ، منظمة الصحة العالمية ، ١٩٨٧) .

(٢٠) Huynh Cao Tri(editor), Participative administration and endogenous development (paris and Brussels, UNESCO and International Institute of Administrative Sciences, 1988); paul Marc Henry (et alia) pauvreté, Progrès et développment . (Paris, Editions Harmattan for UNESCO, 1990) .

- - - - -